

القانون الدولي الإنساني وآليات تطبيقه

إعداد

د / نبيل محمد خليل إبراهيم العزاوي

تمهيد

نتيجة لما أصاب البشرية خلال الحروب المعاصره الدوليه والداخليه من أهوال ومأس ومن ممارسات بالغة القسوة والبشاعه لا تقتضيها الضرورة العسكريه ولا تفرضها الرغبة في هزيمة العدو وإنما تدفع إليها الرغبه في التشفى وإثارة الفزع والرعب ونشر الدمار المادى والمعنوى، إتجه المفكرون والفقهاء والساسه والهيئات الدوليه والوطنيه والعديد من الدول إلى المطالبه بالعمل على الحد من آثار الحروب وعدم تجاوزها للضرورة العسكريه وتهذيبها بحيث تتفق مع الهدف من الحرب والمبادئ الإنسانية وبذل العديد من الجهود التي توجبه بإرساء الكثير من القواعد العرفيه والاتفاقيه لحماية ضحايا النزاع المسلح والأموال الضرورية لهم ... وتتطوى هذه القواعد على نقل الأفكار والقيم الأخلاقيه وعلى الأخص الإنسانية إلى مجال القانون الدولى العام ويطلق على هذه القواعد مصطلح القانون الدولى الإنسانى إلا أن الفقه أختلف في تحديد المقصود بهذا الاصطلاح بسبب تداخل مجموعه من المسميات القانونيه حول مجموعه القواعد التي تحكم النزاعات المسلحه فهناك مصطلح قانون الحرب وقانون المنازعات المسلحه وقانون لاهائ وقانون جنيف والقانون الدولى لحقوق الانسان فما هو المقصود بمصطلح القانون الدولى الإنسانى؟ إن الرد على مثل هذا السؤال يستدعى منا فحص تعريف هذا المصطلح في الفقه والعمل الدولى وبيان علاقة القانون الدولى الإنسانى بغيره من المصطلحات القانونيه وفروع القانون المختلفه وبيان المبادئ التي يستند إليها في قواعده وأحكامه.

يتميز القانون الدولى الإنسانى عن قانون حقوق الانسان من حيث الظروف التى يطبق فيها إذا أن قانون حقوق الانسان يتضمن القواعد الانسانيه عامه التطبيق في كل زمان ومكان مع استثناء عدم تطبيق بعض الحقوق زمن الحرب والطوارئ. بينما القانون الدولى الإنسانى يطبق في الحالات الاستثنائية لحياة الانسان والشعوب وهي حالة الحرب والنزاعات المسلحه وهو هنا يقصد التقليل من شرور الحرب والنزاع المسلح والحد من قسوة وأضرار استخدام الأسلحه وحماية رعايا الأعداء الذين خرجوا عن القتال كالجرحى والمرضى والأسرى والمفقودين والمدنيين والمبانى والممتلكات التي لا صلة لها بالقتال.

وبمعنى آخر يستهدف هذا القانون تخفيف معاناة جميع ضحايا المنازعات المسلحه الخاضعين لسلطات العدو سواء أكانوا من الجرحى أو المرضى أو الغرقى في البحار أو

أسرى الحرب العسكريين أو المدنيين وكون أن القانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد الدولية تستهدف في حالات النزاع المسلح حماية الأشخاص الذين يعانون. ويلاط هذا النزاع وكذا حماية المباني والممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية.

وسنتناول في هذه الدراسة الآليات الدولية لحماية حقوق المدنيين في الحرب. وسنتناول الآلية القضائية التي أنشئت خصيصاً في سبيل تطوير أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأصبحت من أجهزة الأمم المتحدة وعرفت بالمحكمة الدولية/ محكمة العدل الدولية وكذلك الآلية القضائية الأخرى التي من شأنها حماية النظام الأساسي لاتفاقيات جنيف ومراقبة تنفيذ القانون الدولي الإنساني وكياناته.

وسوف نتناول هذه الدراسة في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ماهية القانون الدولي الإنساني.

الفصل الثاني: مضمون التزام الدول بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

الفصل الثالث: دور الهيئات القضائية في ترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني.

الفصل الأول

ماهية القانون الدولي الإنساني

ماهية القانون الدولي الإنساني:

نتيجة لما أصاب البشرية خلال الحروب المعاصره الدوليه والداخلية من أهوال ومأس ومن ممارسات بالغة القسوة والبشاعة لا تقتضيها الضرورة العسكرية ولا تفرضها الرغبة في هزيمة العدو وإنما تدفع إليها الرغبة في التشفئ وإثارة الفزع والرعب ونشر الدمار المادى والمعنوى، إتجه المفكرون والفقهاء والساسة والهيئات الدوليه والوطنيه والعديد من الدول إلى المطالبة بالعمل على الحد من أثار الحروب وعدم تجاوزها للضرورة العسكرية وتهذيبها بحيث تتفق مع الهدف من الحرب والمبادئ الإنسانية وبذل العديد من الجهود التي توجبه بإرساء الكثير من القواعد العرفيه والاتفاقيه لحماية ضحايا النزاع المسلح والأموال الضرورية لهم ... وتنطوى هذه القواعد على نقل الأفكار والقيم الأخلاقية وعلى الأخص الإنسانية إلى مجال القانون الدولي العام ويطلق على هذه القواعد مصطلح القانون الدولي الانساني إلا أن الفقه أختلف في تحديد المقصود بهذا الاصطلاح بسبب تداخل مجموعة من المسميات القانونية حول مجموعة القواعد التي تحكم النزاعات المسلحة فهناك مصطلح قانون الحرب وقانون المنازعات المسلحة وقانون لاهأى وقانون جنيف والقانون الدولي لحقوق الانسان فما هو المقصود بمصطلح القانون الدولي الإنساني؟ إن الرد على مثل هذا السؤال يستدعى منا فحص تعريف هذا المصطلح في الفقه والعمل الدولي وبيان علاقة القانون الدولي الانساني بغيره من المصطلحات القانونية وفروع القانون المختلفة وبيان المبادئ التي يستند إليها في قواعده وأحكامه.

والتي تساهم بدرجة كبيره في بيان الصبغة الخاصة لهذا القانون^(١) وسوف

نتعرض لماهية القانون الدولي الإنساني في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: تعريف القانون الدولي الإنساني.

المبحث الثاني: علاقة القانون الدولي الإنساني بغيره من فروع القانون الأخرى.

المبحث الثالث: مبادئ القانون الدولي الإنساني.

(١) د/ سعيد سالم جويلي: مدخل لدراسة القانون الدولي الانساني - طبعة ٢٠٠١، ٢٠٠٢ دار النهضة العربية

ص ٩٩ وما بعدها.

المبحث الأول

تعريف القانون الدولي الإنساني

من المسلم به قانوناً أنه قد اختلف الفقه في تحديد المقصود بمصطلح القانون الدولي الإنساني. فلا يوجد حتى الآن تعريف واحد لهذا المصطلح ونظراً للتطورات السريعة التي يمر بها أصبح هناك حالة من الغموض أدت إلى خلط بعض التعريفات أو المفاهيم.

فذهب بعض الفقهاء إلى القول بأنه عبارة عن قانون حقوق الإنسان المطبق في المنازعات المسلحة. أو أنه عبارة عن قانون جنيف فقط ويقصد به اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية ضحايا الحرب والبروتوكولين الملحقين بها واعتبره البعض الآخر جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان في حين ذهب آخرون إلى القول بأنه يضم كل القواعد والاتفاقيات في قانون لاهاي، قانون جنيف أو أنه جاء ليحل محل قانون الحرب وقانون المنازعات المسلحة.

ومن أجل الوقوف على الحقيقة سوف نستعرض بعض التعريفات التي يرددها الفقه الدولي في شأن القانون الدولي الإنساني، لكي نستخلص منها النتائج التي تساعدنا في تحديد معنى القانون الدولي الإنساني:

- يقول الفقيه جان يكنيه إن مصطلح القانون الإنساني يمكن أن يدرس جانبين مختلفين أحدهما جانب واسع والآخر جانب ضيق.

١- الجانب الواسع يتكون فيه القانون الدولي الإنساني من كافة الأحكام القانونية الدولية سواء في التشريعات أو القوانين العامة التي تكفل احترام الفرد وتعزز ازدهاره.

٢- أما القانون الدولي الإنساني بمفهومه الضيق فهو يتمثل في قانون الحرب أو قانون المنازعات العسكرية وهو ينقسم إلى قسمين:

قانون لاهاي: أو قانون الحرب على وجه التحديد.

والذى يحدد حقوق المتحاربين وواجباتهم في إدارة العمليات ويقيد اختيار وسائل القتال وقانون جنيف أو القانون الدولي الإنسانى على وجه التحديد وهو يستهدف حماية العسكريين العاجزين عن القتال والأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات الحربية^(١).

ويتضح لنا من مسلك الفقيه يكتيه أنه يفرق بين القانون الدولي الإنسانى والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فعلى الرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما إلا أنهما لا يختلطان ويفرق بين القانون الإنسانى في معناه الضيف ومعناه الواسع.

- وذهبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تعريفه بأنه: مجموعة القواعد الدولييه الاتفاقية والعرضية التي تستهدف معالجة المشاكل الإنسانية المتعلقة مباشرة بالمنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية والتي تعد لاسباب انسانية من حق الأطراف في النزاع في اختيار طرق وأساليب الحرب التي يريدونها وكذلك حماية الأشخاص والأموال التي تتأثر أو يمكن أن تتأثر بالنزاع.

- ويذهب الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر إلى وصفه بأنه يعتبر القانون الدولي الإنسانى بهذا المعنى مرادفاً لقانون الحرب أو بديلاً له إلا أن استخدام اصطلاح القانون الدولي الإنسانى يبرز الرغبة في التأكيد على الطابع الإنسانى لقانون المنازعات المسلحة والفضل في استخدام هذا الاصطلاح من الاصطلاحات المتفق عليها الآن دون خلاف للدلالة على حقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح^(٢).

- ويرى الدكتور محمد يونس أن القانون الدولي الإنسانى هو ذلك القسم من القانون الذى تسوده المشاعر الإنسانية ويهدف إلى حماية الإنسان وأن هذا التعريف له مضمون شامل ومضمون آخر محدود أما المضمون الشامل فهو أن القانون الدولي الإنسانى عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية الدولية المكتوبة والعرفية التي تضمن احترام الشخصية الإنسانية وسلامتها وبناء على ذلك يشمل القانون الدولي الإنسانى قوانين الحرب وحقوق الإنسان أما المضمون المحدد للقانون الدولي الإنسانى فيقصد به قوانين أو لوائح جنيف التى تهتم بحماية العسكريين من غير المقاتلين أو خارج العمليات

(١) جان يكتيه - مبادئ القانون الدولي الإنسانى، اللجنة الدولية للصليب الأحمر جنيف لعام ١٩٧٥ ص ٥.

(٢) د/ صلاح الدين عامر: مقدمه إلى دراسة قانون المنازعات المسلحة، ص ١٠٠.

العسكرية أى الجرحى والمرضى وأسرى الحرب وما إلى ذلك، وكذلك التسي تهتم بحماية المدنيين وإبقائهم خارج إطار العمليات العسكرية دلالات استخدام عبارة القانون الدولي الإنسانى وقصرها على ما يسمى بقانون جنيف أو لوائح جنيف وهي مجموعة القواعد التى انتهت إليها تلك الاتفاقيات وتستحق أن توصف بأنها قواعد دولية وإنسانية معا في وقت واحد^(١).

- في ضوء ما سبق يمكن القول أن المتغيرات الدولية والتطورات المعاصرة فرضت تطويراً في القواعد القانونية المطبقة في الحروب سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون فبعد إحلال نظرية النزاع المسلح محل النظرية التقليدية للحرب لم تعد كلمة الحرب مستخدمة بمفهومها التقليدى وحل محلها النزاع المسلح.

لذلك نرى أن القانون الدولي الإنسانى هو "ما يمكن وصفه بديلاً لمصطلح قانون الحرب وقانون المنازعات المسلحة".

وهذا يقتضى أن يشتمل هذا القانون على كافة القواعد القانونية سواء اتفاقية أو عرفية المنظمة لسير عمليات القتال واللازمة لحماية الأشخاص والأموال أثناء المنازعات المسلحة".

مما سبق يتضح لنا الملامح الرئيسية للقانون الدولي الإنسانى:

١- القانون الدولي الإنسانى هو فرع من فروع القانون الدولي العام إلا إنه فرع متميز له سماته وخصائصه التى تميزه في أشخاصه ومصادره وطبيعة قواعده ونطاق تطبيقه على النحو الذى سنفصل الحديث عنه في الصفحات التالية.

٢- القانون الدولي الإنسانى لا يشتمل فقط على قانون (لاهاى) أو (قانون جنيف) ولكنه يشتمل على كافة القواعد الاتفاقية والعرفية والدولية الأخرى النابعة من مبادئ الإنسانية والضمير العام.

٣- أن هدف القانون الدولي الإنسانى هو: تقييد حق أطراف النزاع في اختيار أساليب ووسائل القتال وكذلك حماية الأشخاص والأموال حال النزاعات المسلحة.

(١) د/ محمد يونس: ملامح التطور في القانون الدولي الإنسانى- دار النهضة العربية، ص ٦٢-٦٣.

٤- لا يقتصر تطبيق القانون الدولي الإنساني على المنازعات المسلحة الدولية، كما كان معروف قديماً وإنما يطبق على المنازعات المسلحة الغير دولية.

المبحث الثاني

علاقة القانون الدولي الإنساني بغيره من فروع القانون الدولي الأخرى

في البداية نود أن نوضح أن القانون الدولي الإنساني بوصفه أحد فروع القانون الدولي العام يختلط مع فروع القانون الأخرى.

وذلك إما بسبب الغايات والأهداف التي يسعى إليها كل منهم كما في حالة القانون الدولي لحقوق الإنسان أو بسبب تنظيم موضوعات مشتركة فيما بينهم كما في حالة القانون الدولي الجنائي والقانون الدولي لنزع السلاح والقانون الدولي للاجئين.

ولما كانت الشريعة الإسلامية قد تضمنت منذ أكثر من أربعة عشر قرناً المبادئ والأحكام العامة التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني المعاصر فإنه يلزم بيان العلاقة بين القانون الدولي الإنساني الوضعي والقانون الدولي الإنساني الإسلامي.

وانطلاقاً من هذا الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه وهو التعريف بالقانون الدولي الإنساني وفض الإشتباك الذي يوجد بينه وبين غيره من فروع القانون الدولي، وسوف نتعرض في هذا المبحث لما هو أتي:

المطلب الأول

العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

إذا كان القانون الدولي لحقوق الإنسان هو عبارة عن القواعد القانونية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في زمن السلم. وكان القانون الدولي الإنساني هو عبارة عن القواعد القانونية التي تستهدف حماية الإنسان أثناء النزاعات المسلحة فإن ذلك يعنى أن هذين القانونين يشتركان في الاهتمام بصفه أساسيه بالشخص الإنسانى وبحمايته والمحافظة على كرامته الإنسانية^(١).

وقد اختلفت الفقه في بيان العلاقة بينهما فبينما ذهب البعض بالقول بأنهما ينتميان إلى أصل واحد وهو القانون الإنساني ذهب البعض الآخر إلى الفصل بينهما واعتبار كل منهما فرعاً مستقلاً بذاته ونادى فريق منهم بضرورة الترابط والتكامل فيما بينهما وسوف نوضح أوجه الاختلاف والتكامل بين القانونين:

أولاً: أوجه الاختلاف بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان^(٢)

١- القانون الدولي لحقوق الإنسان يحمى حقوق الإنسان بصفة عامة في وقت السلم ووقت الحرب أى أنه قانون عام شامل لكافة أنواع الحقوق في كافة الظروف، أما القانون الدولي الإنساني فهو قانون خاص يسبغ الحماية على أنواع محدده من الحقوق في ظرف استثنائي خاص هو ظرف النزاعات المسلحة.

٢- يهدف القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى حماية الفرد ضد تعسف وتجاوزات الدولة التي يتبعها ذلك الفرد أعانة ينظم العلاقة بين الفرد ودولته أما القانون الدولي الإنساني فإنه يهدف إلى حماية رعايا الأعداء في زمن النزاعات المسلحة وبالتالي فإنه يهتم بتنظيم العلاقة بين الدولة ورعايا الدول الأعداء في زمن النزاعات المسلحة.

(١) د/ محمد نور فرحات- مبادئ القانون الدولي الإنساني- ١٩٩٩ ص٤٣- المستقبل للطباعة.

(٢) Kallin (W) Human rights in times of occupation. The case of Kuwait 1994 P.26.

٣- تعد القواعد المكتوبة للقانون الدولي الإنساني أقدم وأسبق في الظهور من قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان حيث يرجع تاريخ تدوين قواعد هذا القانون إلى اتفاقية جنيف المبرمة عام ١٨٦٤ وبالنسبة لحقوق الإنسان فلم يهتم بتدوين قواعدها على المستوى العالمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية وتمثل ذلك في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٤٨.

٤- تتضمن اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ حماية فئات لم تكن محل اهتمام القانون الدولي التقليدي لحقوق الإنسان كالجرحى والغرقى والأسرى.

٥- في قانون حقوق الإنسان يتمتع الإنسان بالحق في المحاكمة بالحماية بدلاً من الاحتجاز دون محاكمة أما في القانون الدولي الإنساني يكون من حق المحاربين احتجاز المقاتلين الأعداء دون محاكمتهم.

٦- تقع المسؤولية الأساسية عن ضمان الالتزام بقانون حقوق الإنسان على عاتق الدولة أما المسؤولية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني فتقع على الأفراد والدول على حد سواء.

ثانياً: العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (أوجه التداخل والتشابه):

تتضح هذه العلاقة في بيان الحقوق المشتركة بينهما وبيان أوجه التداخل مما بينهما:

أما بالنسبة للحقوق المشتركة بينهما فتتمثل في أن كلا منهما يشتمل على تجريم التعذيب والعقاب غير الإنساني وأن لكل شخص الحق في أن يعترف به كشخص أمام القانون وأن لكل إنسان الحق في احترام شرفه وحقوقه العائلية ومعتقداته وعاداته وأن يتمتع كل إنسان بالحق في تبادل الأخبار مع عائلته وفي استلام طرود الإغاثة ولا تجوز مسائلة إنسان عن عمل لم يرتكبه^(١).

(١) د/ سعيد سالم جويلي- المرجع السابق. ص ١١٢.

ويتضح التداخل في النقاط الآتية:

١- تسرى حقوق الإنسان في وقت السلم كقاعدة بحيث يجب على الدول التقيد بها أما في وقت الحرب فإنه يتم تعليق نسبة كبيرة من هذه الحقوق نظراً لأن الدولة التي تكون طرفاً في نزاع مسلح تعيش في ظروف استثنائية قد تضطرها إلى تعليق حقوق الإنسان إلا أن ذلك لا يتم بصورة تلقائية فهو متروك لتقدير الدولة.

ويجب على الدولة التي تلجأ إلى تعليق حقوق الإنسان أن يكون ذلك في نطاق الوضع بدقة وألا ينطوي على مخالفة الالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي أو على التمييز على أساس الجنس أو العنصر أو اللون أو الديانة أو الإصلاح الاجتماعي ويعنى ذلك أنه لا يجوز للدول أن تتحلل من التزاماتها بمقتضى اتفاقيات جنيف استناداً إلى العهدين الدوليين في شأن حماية حقوق الإنسان.

٢- ورغم ذلك تستثنى بعض حقوق الإنسان من التعليق بحيث لا يجوز تعليقها في وقت السلم أو في وقت الحرب ومن أبرز هذه الحقوق حق الإنسان في الحماية من التعذيب الذي لا يخضع للتعليق مطلقاً في وقت الحرب كما هو الحال في وقت السلم^(١).

٣- وهناك حقوق تتقرر في زمن الحرب ولا نظير لها في زمن السلم كالخدمة العسكرية في الدولة التي ينتمى إليها في حين ينشأ في وقت الحرب وفي ظروف الاحتلال الحربى حق جديد يتمثل في عدم جواز إجبار الشخص خاصة في الأراضي المحتلة على الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال.

ثالثاً: نماذج التكامل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان:

١- الحقوق المتصلة بالمحاكمة والاعتقال هناك اختلاف واضح بين قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمحاكمة المحاربين واعتقالهم فيمقتضى قانون حقوق الإنسان يقضى المعيار المعتاد بأنه لا يجوز الحرمان من الحرية إلا بعد محاكمة عادلة على عمل إجرامى^(٢). على أنه يجوز في حالات الطوارئ الخروج

(١) د/ حازم عظم - مبادئ القانون الدولي الإنساني - دار النهضة العربية عام ٢٠٠٠ ص ٢١٢ وما بعدها.

(٢) المبادئ ٩ - ١٠ من العهد الدولي لحقوق الإنسان.

على المعايير المعتادة للمحاكمة العادلة كما يسمح بالاعتقال دون محاكمة ومن ناحية أخرى يحظر بمقتضى القانون الذى يحكم المنازعات المسلحة محاكمة وعقاب المحاربين لمجرد اشتراكهم فى الأعمال العدائية ويتعين احتجاز من يقبض عليهم من هؤلاء المحاربين باعتبارهم أسرى حرب^(١).

على أنه لا يستبعد بمقتضى المادة الثالثة المشتركة والبروتوكول الإضافى الثانى محاكمة وعقاب من يشتركون فى نزاع داخلى مسلح بشرط مراعاة المعايير الدنيا الضرورية من أجل محاكمه عادلة.

ولما كانت الدولة ملتزمة بأن يكون أى انتقاص لحقوق الإنسان متفقاً والالتزامات الدولية الأخرى التى تتحمل بها الدولة سيكون أمام الدولة أن تختار فى ردها على الإرهاب أو التمرد بين محاكمة المشاركين طبقاً لهذه المعايير غير القابلة للانتقاص أو احتجازهم فى ظروف مساوية لأسرى الحرب وبهذا يكمن تكامل القانونين والتغلب على أى تعارض ظاهر بينهما.

٢- الحقوق السياسية:

هناك نظره مماثلة للحقوق السياسية فى حقوق الإنسان وفى قانون النزاعات المسلحة مثل حرية التعبير وحرية تكوين الأحزاب والانتخابات الديمقراطية فكل هذه الحقوق قابلة للانتقاص بمقتضى الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان وليس هناك فى اتفاقيات جنيف أو البروتوكولين الإضافيين ما يمنع الحكومات أو سلطات الاحتلال من تقييد حقوق سياسية من هذا النوع وتتفق ممارسة الدولة مع هذه النظرة كالرد الحكومى المعتاد على أزمة داخلية خطيرة أو حرب أو تأجيل الانتخابات أو الحد من الحريات السياسية لتكوين الأحزاب مثلاً وعادة ما تكون هذه الانتقاصات مقبولة أثناء حالات الطوارئ أو الحرب^(٢).

(١) المواد ٨٢-١٠٨ من اتفاقية جنيف الثالثة ١٩٤٩.

(٢) د/ سعيد سلم جويلى- المرجع السابق- ص ١٢٠.

٣- التحرك الحر والاجباري:

يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في حرية التحرك مع مراعاة القيود المعتادة للأمن القومي والنظام العام والصحة العامة وإمكانية الانتقاص منها أثناء حالات الطوارئ وفي حالات الأزمة والنزاع عادة ما تفرض قيود على حرية التحرك مثل حظر التجول وتحديد الإقامة كشكل من أشكال الاعتقال المحدودة دون محاكمة وفي قانون المنازعات المسلحة يوجد حظر صريح على تشريد المدنيين أو نقلهم أثناء النزاع المسلح لأسباب غير أسباب الضرورة الحربية كما أن هناك حظراً صريحاً على بعض أشكال الإجلاء بالقوة المسلحة حيث يعتبر ذلك حرب وجريمة ضد الإنسانية.

ولا توجد مشكلة في تكامل القانونين حيث يعتمد ذلك على صياغة معايير محددة تستند إلى المبادئ المتمثلة في حقوق الإنسان وقانون المنازعات المسلحة.

الخلاصة في ذلك أن كل من القانونين له نظامه وطبيعته الخاصة به والظروف التي يتم فيها تطبيق قواعد كل منهما فهما نظامان متوازيان ولكن لا يعنى ذلك استقلال كل منهما عن الآخر استقلالاً يصل إلى حد القطيعة لأنهما ينطلقان من غاية واحدة.

المطلب الثاني

العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لنزع السلاح

يقصد بمصطلح نزع السلاح إزالة وسائل شتى الحرب أو تقييد هذه الوسائل أو الحد منها. أما مصطلح الحد من الأسلحة فقد تمت صياغته في الخمسينات للدلالة على اتفاق دولي على الحد من سباق الأسلحة وبالأذات سباق الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق عقب الإقرار بأن نزع السلاح النووي العام والكامل لن يمكن تحقيقه طواعية^(١).

وكان المقصود أصلاً من مصطلح الحد من الأسلحة هو الدلالة على القواعد المتفق عليها دولياً للحد من التنامي في السلاح بدلاً من دفعه في الاتجاه العكسي وكان له مدلول يميزه عن مصطلح إزالة الأسلحة.

مما سبق يتضح لنا أن موطن الاختلاف بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لنزع السلاح تكمن في الباعث على كل منهما حيث نجد أن الباعث في القانون الدولي الإنساني هي الاعتبارات الإنسانية أما القانون الدولي لنزع السلاح فهي من منطلق اعتبارات الأمن القومي والدولي.

(١) د/ جوزيف غولبلات - اتفاق الحد من الأسلحة، دراسة استقصائية. معهد بحوث السلام الدولي ستوكهولم عام ١٩٨٢ ص ٨٩.

المطلب الثالث

العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الإنساني الإسلامي

استخدم الفقهاء لاصطلاحى الجهاد والسير والمغازى للدلالة على ما يطلق عليه من القانون الدولي المعاصر للنزاع المسلح كما أن الإسلام قد عالج حقوق ضحايا النزاعات المسلحة وألقى عليها الحماية كما هو في القانون الإنساني المعاصر ومن ثم لا يوجد اختلاف بين الشريعة والقانون من حيث المضمون وإن اختلفا من حيث الاصطلاح.

والتشريع الإسلامى هو مثال يحتذى في احترام وحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية والدولية وحتى حماية الأعيان والأموال اللازمة لهم علاوة على اعتباره حالة الحرب حالة ضرورة والضرورة تقدر بقدرها ومن ثم وضع قيوداً بشأن طرق وأساليب القتال للحد من أثاره ويختلف القانون الإسلامى عن الوضعى في مصادر الأحكام فالقانون الدولي الإنساني يستقى أحكامه وقواعده من الاتفاقيات والعرف والمبادئ العامة للقانون أما القانون الدولي الإنساني الإسلامى فيستمد أحكامه من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والاجتهاد والذي هو بذل الجهد للتوصل إلى الحكم في وقعة لا نص فيها في الكتاب والسنة.

وعلى ذلك يعرف القانون الدولي الإنساني الإسلامى بأنه مجموعة الأحكام المستمدة من القرآن الكريم أو السنة أو الاجتهاد وتهدف إلى حل المشكلات الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة عن المنازعات المسلحة الدولية والداخلية والتي تقيد لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في استخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها أو ترمى الأعيان والأشخاص الذين تضرروا أو قد يتضررون بسبب النزاعات المسلحة.

ويتدرج قتال غير المسلمين بما فيهم المشركون وأهل الكتاب من اليهود والنصارى بالإضافة إلى قتال المرتدين عن الإسلام فيما يسمى اليوم المنازعات المسلحة الدولية أما قتال البغاة والخوارج فيعد من المنازعات المسلحة الداخلية ويمنح الإسلام ضحايا المنازعات المسلحة من قتلى وجرحى ومرضى وغرقى مدنيين الحماية والاحترام والمعاملة الإنسانية الكريمة علاوة على حمايته للأليات والممتلكات المدنية كما وضع قيوداً بشأن طرق ووسائل القتال وقد لخص الرسول صلى الله عليه وسلم دور القانون الدولي الإنساني الإسلامى في حديثه الشريف "أنا نبي للرحمة وأنا نبي الملحمة" فترن الملحمة

بالمرحمة وقدم المرحمة حتى يقر في قلب المقاتل المسلم بأنه يد العدالة وليس سيف النذالة ويقول صلى الله عليه وسلم "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه" وهكذا فإن الالتزام بفلسفة القانون الدولي الإنساني هو شعبة من شعب الإيمان في الإسلام وهو بعد الأركان الخمسة.

وإذا كانت الأديان والفلسفات الأخرى قد اشتركت مع الإسلام في هذا المبدأ فإنها قد قامت به توجيهاً ونصيحة أما الإسلام فقد أرساه التزاماً واقعاً لاشائبة فيه ولا حرجة وتبدو العلاقة هنا بين القانونيين في أن القانون الدولي الإنساني الإسلامي يعتبر دستوراً ومرجعاً للتشريعات الوضعيه التي تستهدف حماية حقوق الإنسان^(١) وحياته الأساسية أثناء المنازعات المسلحة فيقدر تطابق القانون الدولي الإنساني الوضعي مع الشريعة الإسلامية يتحقق التقدم والتطور المنشود الذي سبق وأن تحقق منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً في ظلال القرآن الكريم والمنة النبوية الشريفة.

الخلاصة في ذلك الشأن تتمثل إلى أن العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وبين غيره من فروع القانون الدولي تقوم على أساس التميز والتكامل.

(١) د/ عبدالغنى محمود- القانون الدولي الإنساني دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى - دار النهضة العربية، ١٩٩١م ص ١٢.

المبحث الثالث

مبادئ القانون الدولي الإنساني

تشتمل المعاهدات الدولية على العديد من القواعد التي تحدد في عبارات محددة حقوق والتزامات الأطراف.

كما يوجد إلى جانب هذه القواعد عدد آخر من المبادئ التي تستند إليها تلك القواعد وقد يتم النص صراحة على هذه المبادئ في المعاهدة وأحياناً أخرى يتم استخلاصها بصورة ضمنية من نصوص المعاهدة ونجد أيضاً هذه المبادئ في العرف وما يمليه الضمير العام.

ويمكن تقسيم مبادئ القانون الدولي الإنساني إلى ثلاث مجموعات نتعرض لها في السطور المقبلة.

المطلب الأول

المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني

المبادئ الأساسية هي المبادئ التي يستند إليها أي نظام قانوني ويمكن القول بأن هذا القانون يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

١- مبدأ التوازن بين الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانية:

نشأ مبدأ التوازن بين الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانية في ضوء التطور المتجه إلى التخفيف من الأضرار الناجمة عن الحرب وفرضت مصالح المتحاربين أنفسهم على مراعاة بعض أصول اللعبة أثناء إداره العمليات الحربية حتى لا تصبح الحياة فوضى وهنا نشأ مبدأ ضرورة التوازن بين الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانية وهو يعني أنه لا يتبغى لعمليات القتال والمحافظة على النظام العام أن تقضى على الاعتبارات الإنسانية^(١).

وطبقاً لهذا المبدأ لا ينبغي على المتحاربين أن يلحقوا بخصومهم أضراراً لا تتناسب مع الغرض من الحرب وهو تدمير أو إضعاف القوة العسكرية للعدو، وإذا كانت الحرب وسيلة وليست غاية وهي الوسيلة الأخيرة التي تستخدمها دولة لإجبار أخرى على الإذعان لمشيئتها لذلك فإنها حالة استثنائية يمر بها المجتمع ولذلك فإنه ينبغي أن يتم اللجوء إلى هذه الوسيلة بالقدر الذي يلزم لإكراه الخصم على هذه النتيجة وبالتالي فإن كل العنف الذي لا ضرورة له لتحقيق هذا الهدف إنما هو عنف لا غرض له وبالتالي يعد عملاً غير مشروع.

ومن أجل أن تصل الدولة المتحاربة إلى هذا الهدف وهو إجبار العدو على الخضوع لإرادتها تقوم بتدمير آلياته العسكرية أو إضعافها لاختضاعه، والطاقة العسكرية للعدو تتكون من الإمكانيات البشرية والإمكانيات المادية.

(١) جان يكتيه - تطور ومبادئ القانون الدولي الإنساني - مرجع سابق - ص ٧٥.

ولكننا نجد أن تحقيق هذا التوازن يتطلب قيادة ماهرة في الميدان تعمل على تحقيق ما يلي^(١):

١- السيطرة التامة على المرءوسين وعلى مصادر النيران لمنع الانتهاكات الجسيمة لقانون الحرب.

٢- الاقتصاد على العمليات اللازمة لقمع العدو وهزيمته.

٣- عدم جواز إصدار الأوامر أو التخطيط المسبق لعدم إبقاء أحد من العدو على قيد الحياة.

٤- الامتناع عن العمليات أو استخدام الأسلحة التي تسبب آلاماً أو أضراراً لا مبرر لها.

٥- عدم استخدام الهجمات العشوائية وهي التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد.

٦- عدم القيام بهجمات ردع ضد السكان المدنيين أو الأعيان المدنيين.

٧- الحرص التام على توجيه كل عمليات ومصادر نيرانه للأهداف العسكرية وعدم إصابة غيرها من الأهداف إلا عرضاً وبشكل غير مباشر.

٢- مبدأ تقييد حق أطراف النزاع في اختيار أساليب ووسائل القتال:

وهذا المبدأ منبثق عن المبدأ السابق وهو يعني أن حرية المتحاربين في اختيار وسائل الاضرار بالعدو ليست حرية مطلقة وقد فرض هذا المبدأ قواعد عديده يلتزم بها المقاتلون في مجال استخدام الأسلحة فالأسلحة التي تحدث بالإنسان آلاماً لا مبرر لها أصبحت غير مشروعة وأساليب القتال التي تتطوى على الغدر تعد غير مشروعة أيضاً.

وقد ورد هذا المبدأ في نص المادة (٣٦) من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

ومن الجدير بالذكر أنه من إعلان سان بطرسبرج لعام ١٨٦٨ كان أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني هو أن الهدف المشروع الوحيد من الحرب هو إضعاف القوات العسكرية للخصم وكان المقرر أن هذا الهدف يتحقق بشل قدرة المحاربين الأعداء

(١) أحمد الانور، قواعد وسلوك القتال - ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الإقليمي العربي الذي انعقد في القاهرة من ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٩٩ بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩.

ويكون متجاوزاً إذا ما استخدمت أسلحة تفاقم دون جدوى من معاناة المعاقين أو تجعل موتهم محققاً^(١).

وفي عام ١٩٩٦ قررت محكمة العدل الدولية أن هذا المبدأ يعد أحد مبادئ القانون الدولي العرفي التي لا يجوز الخروج عليها كما يشكل قاعدة دولية يتعين على كل الدول مراعاتها^(٢).

وعلى الرغم من الخطر القاطع الذي يفرضه هذا المبدأ إلا أن تطبيقه غالباً كان صعباً نظراً لصعوبة تحديد درجة الإصابة أو المعاناة الإنسانية المتحققة من جانب فقهاء القانون والخبراء في مجالات السلاح والطب.

وأياً كان الأمر فإن كل الأسلحة التي تخضع استخدامها للرقابة أو الحظر بمقتضى القانون الدولي الإنساني، تتجاوز الحد الأدنى لإصابات السلاح.

٣- مبدأ المعاملة الإنسانية:

ويعنى هذا المبدأ أن يتلقى كل شخص معاملة إنسانية كفرد لا كهدف لذاته شخصياً وليس كوسيلة إلى غرض آخر ولقد كان من السمات المميزة لاتفاقيات جنيف تنظيمها لمعاملة الإنسان للإنسان ويقرر قانون جنيف ثلاث واجبات حيال ضحايا الحرب وهي احترامهم وحمايتهم ومعاملتهم بإنسانية وبالرغم من أن هذه المفاهيم متقاربة إلا أنها ليست مترادفة فيوجد بينها اختلافات دقيقة ومع ذلك فهي تتكامل فالاحترام موقف سلبي إلى حد ما إنه موقف إمتناع معناه: لا تؤذ، لا تهدد، حافظ على حياة الآخرين وكرامتهم ووسائل وجودهم واحترام شخصيتهم الذاتية الفردية.

(١) د/ سعيد سالم جويلي - المرجع السابق - ص ١٣٨.

(٢) الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في شأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها عام ١٩٩٦ الفقرة ٧٩.

المطلب الثاني

المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني

المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني تتبع من المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وهي تنقسم إلى ثلاثة مبادئ:

١- مبدأ صيانة الحرمات:

إن حق الإنسان في الحياة هو أعلى ما يملك الإنسان وهو أساس كل الحقوق الأخرى فللفرد حق احترام حياته وسلامته البدنية والروحية وخصائصه الشخصية ويثبت عن هذا المبدأ عدة مبادئ فرعية تتلخص في النقاط الآتية^(١):

- صيانة حرمة من يسقط في المعركة والمحافظة على حياة من يستسلم من الأعداء.
- حظر أعمال التعذيب والإهانة والمعاملة غير الانسانية.
- حق الإنسان في الاعتراف بشخصه أمام القانون.
- لكل إنسان الحق في احترام كرامته وإنسانيته وحقوقه العائلية ومعتقداته وعاداته.
- حق الانسان في الحماية والرعاية التي تتطلبها حالته.
- حق الانسان في تبادل الأنباء مع أسرته وتلقي طرود الإغاثه.
- لا يجوز حرمان أي شخص من ممتلكاته على نحو تعسفي.

٢- مبدأ عدم التمييز:

ويعني هذا المبدأ أن يعامل جميع الأفراد ودون أي تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو المركز الاجتماعي أو الثروة أو الآراء السياسية أو الفلسفية أو الدينية أو أي معيار مماثل.

وقد تم النص على هذا المبدأ في المادتين ١٠ & ٧٥ من البروتوكول الأول والمادة ٢ من البروتوكول الثاني.

(١) د/ عبد الواحد الفار - أسرى الحرب - الفاستر عالم الكتب القاهرة، عام، ١٩٧٧.

إلا أن هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه بصورة مطلقة لأنه من المتصور أن يحدث تفرقة مشروعة في إطار القانون الدولي الإنساني مثال التمييز القائم على القوة أو الضعف كالنساء والأطفال يعاملون معاملة تختلف عن معاملة الرجال كذلك الحال بالنسبة للجرحى والمرضى فلا ينبغي التمييز فيما بينهم في المعاملة.

٣- مبدأ الأمن:

بموجب هذا المبدأ يكون لكل إنسان حق السلامة الشخصية ويتخذ هذا المبدأ عدة صور منها:

- لا يجوز تحميل الشخص مسؤولية عمل لم يرتكبه.
 - حظر أعمال الانتقام والعقوبات الجماعية وأخذ الرهائن.
 - حق الانتفاع بالضمانات القانونية المعتادة.
 - لا يجوز التنازل عن الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الإنسانية.
- ويلاحظ هنا أن حظر الأعمال الانتقامية أو العقوبات الجماعية ينبع من مبدأ عدم جواز تحميل الشخص مسؤولية عمل لم يرتكبه ومع ذلك فإن القانون الدولي يسمح رداً على أعمال غير قانونية ارتكبها ذلك الخصم وذلك كوسيلة وحيدة للإكراه في زمن الحرب لإجبار الخصم على احترام التزاماته ولكن ينبغي أن يلاحظ أن القانون الدولي الإنساني يحظر أعمال الإنتهاك ضد الأفراد الذين تحميهم اتفاقيات جنيف وهذا ينطبق على العقوبات الجماعية وأخذ الرهائن والنفي فلا يجوز نقل أعداد كبيرة من الأفراد بالقوة.

المطلب الثالث

المبادئ الخاصة بضحايا الحرب

تشتمل هذه المبادئ على ثلاثة مبادئ:

١- مبدأ الحياد: وهذا يعنى أن المساعدات الإنسانية لا تشكل بأى حال من الأحوال تدخلاً في النزاع وقد جسدت اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٨٦٢، هذا يعنى المفهوم وهو أن تقديم العون حتى إلى الخصوم هو عمل قانوني في جميع الأحوال ولا يشكل فقط عملاً عدائياً أو إخلالاً بالحياد وقد نصت اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ في المادة ٢٧ (٢) على أنه (لا يجوز بأى حال من الأحوال اعتبار هذه المساعدة تدخلاً في النزاع) كما نصت على ذلك أيضاً المادة ٦٤ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ ويساهم هذا المبدأ في مساعدة المنظمات غير الحكومية على القيام بوظيفتها في مجال الإغاثة.

٢- مبدأ الحياة السوية: ويقضى هذا المبدأ بضرورة تمكين الأشخاص المحميين من أن يعيشوا حياة سوية بقدر الإمكان.

فالأسر ليس عقوبة بل هو مجرد وسيلة لمنع الخصم من إلحاق الأذى وكل إجراء صارم يتجاوز هذا الهدف لا تقع له وبناءً على ذلك فأسير الحرب ليس رقيقاً والأسر لا يشين أحداً وليس فيه ما يدعو إلى الخجل وكما رأينا فإن الحقوق المدنية للأسير لا تنقص إلا بالقدر الذى تتطلبه حالة الأسر ولا مبرر للإكراه إلا إلى الحد اللازم لحفظ للنظام ولا يقبل الإكراه مثلاً لانتزاع معلومات من أسير.

ويجب تحديد الأسرى وإعادتهم إلى أوطانهم فور انتهاء أسباب الأسر أي فور انتهاء الأعمال العدائية الفعلية وينبغى للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة أن يواصلوا حياتهم الطبيعية ولا يجوز اعتقال المدنيين إلا لمقتضيات الأمن وفي هذه الحالة أن يعاملوا معاملة أسرى الحرب مع مراعاة حياتهم المدنية.

وينبغى السماح للمدنيين بمغادرة المناطق المعادية ما لم تحل دون ذلك اعتبارات الأمن فإذا ما بقوا يجب معاملتهم معاملة غير الأجانب.

٣- بالنسبة لمبدأ الحماية: ويقضى هذا المبدأ أن تكفل الدولة الحماية الوطنية والدولية للأشخاص الواقعين تحت سلطتها والمبادئ التطبيقية لهذا المبدأ هي:

- الأمير ليس تحت سلطة القوات التي أسرتة ولكنه تحت سلطة الدولة التي تتبعها هذه القوات.

- الدولة المعادية مسئولة عن أحوال الأشخاص الذين يحفظ عليهم وعن رعايتهم وهي مسئولة في الأراضي التي تحتلها عن النظام وعن الخدمات العامة.

- يجب أن يؤمن لضحايا النزاع مصدر دولي للحماية طالما يفقدون مصدر الحماية الطبيعي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن مصدر الحماية الطبيعي هو دول المنشأ أما المصدر الدولي للحماية فهو الدولة الحامية أو في المقام التالي اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تتولى الرقابة المحايدة لتنفيذ اتفاقيات جنيف وبحق للأسرى والمحتجزين المدنيين أن يقدموا شكاوهم إلى أجهزة الرقابة التي يخول مندوبوها زيارة المعسكرات والتحدث إلى الأسرى دون رقيب وإذا لم يستطع الضحايا لسبب أو لآخر أن يستفيدوا من نشاط الدولة الحامية فعلى الدولة الأسيرة أن تلجأ إلى خدمات جهة بديلة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الفصل الثاني

مضمون التزام الدول بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني

يتميز القانون الدولي الإنساني عن قانون حقوق الإنسان من حيث الظروف التي يطبق فيها إذا أن قانون حقوق الإنسان يتضمن القواعد الإنسانية عامة التطبيق في كل زمان ومكان مع استثناء عدم تطبيق بعض الحقوق زمن الحرب والطوارئ. بينما القانون الدولي الإنساني يطبق في الحالات الاستثنائية لحياة الإنسان والشعوب وهي حالة الحرب والنزاعات المسلحة وهو هنا يقصد التقليل من شرور الحرب والنزاع المسلح والحد من قسوة وأضرار استخدام الأسلحة وحماية رعايا الأعداء الذين خرجوا عن القتال كالجرحى والمرضى والأسرى والمفقودين والمدنيين والمباني والممتلكات التي لا صلة لها بالقتال.

وبمعنى آخر يستهدف هذا القانون تخفيف معاناة جميع ضحايا المنازعات المسلحة الخاضعين لسلطات العدو سواء أكانوا من الجرحى أو المرضى أو الغرقى في البحار أو أسرى الحرب العسكريين أو المدنيين وكون أن القانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد الدولية تستهدف في حالات النزاع المسلح حماية الأشخاص الذين يعانون ويلاط هذا النزاع وكذا حماية المباني والممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية^(١).

ومن ثم فإن نص المادة الأولى المشتركة من اتفاقية جنيف ينطوي الالتزام بشأنها باحترام الدول للقانون الدولي الإنساني ومن ثم فإننا سنتعرض لموضوع هذا الفصل على مبحثين على النحو التالي:-

المبحث الأول: طبيعة التزام الدول باحترام القانون الدولي الإنساني.

المبحث الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

(١) د/ عبد الناصر أبو زيد- حقوق الإنسان في السلم والحرب- دار النهضة العربية- ٢٠٠٣-ص ١٦٥.

المبحث الأول

طبيعة التزام الدول باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني

حيث قد تعرضت المادة الأولى المشتركة لقواعد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ إلى خلاف فقهي حول مضمون تلك المادة (التزام الدول بقواعد القانون الدولي الإنساني). فالبعض يرى أن الالتزام يعني أن الدولة ملزمة بأن تفعل كل ما في وسعها لضمان أن تكون القواعد المعنية موضع احترام من أجهزتها ومن جميع أولئك الذين يخضعون لولايتها أما الالتزام بكفالة الاحترام فيعني أنه يتعين على الدول سواء كانت مشتركة أم غير مشتركة في نزاع ما أن تتخذ جميع التدابير الممكنة التي تكفل احترام القواعد من قبل الجميع ومن قبل أطراف النزاع بصفة خاصة.

ويرى البعض الآخر أن هذا التفسير لا يتفق والأعمال التحضيرية الخاصة بنص المادة الأولى المشتركة ففي اعتماد أنصار هذا الرأي أنه لم يقصد بهذه المادة أن تفرض على الدول الالتزامات.

ومع ذلك يرى الفريق الأول أن ممارسات الدول والمنظمات الدولية على امتداد نصف القرن الأخير تدعمها أحكام القضاء وآراء الفقهاء تؤيد بوضوح تفسير المادة الأولى المشتركة بوصفها قاعدة تلزم جميع الدول سواء أكانت أطرافاً أم غير أطراف في نزاع ما على المشاركة بدور فعال في كفالة الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني من جانب جميع المعنيين بل وتلزمها أيضاً بالتعدي لما يقع من انتهاكات لذلك القانون علاوة على ذلك فإن الالتزام الذي نتحدث عنه تلك المادة هو التزام غير مشروط وغير خاضع لقيود المعاملة بالمثل^(١).

وقد أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المتعلق بمشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها على أن [عدداً كبيراً جداً من قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق أثناء النزاع المسلح تعد أساسية جداً إلى الحد الذي يوجب على جميع الدول احترام هذه القواعد الأساسية سواء أكانت قد صدقت على الاتفاقيات

(١) د/ سعيد سالم جويلي - المرجع السابق - ص ١٧٧.

المتضمنة لها ام لم تصدق عليها^(١). كما أوضحت المحكمة نفسها في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكريين داخل نيكاراغوا في شأن القانون الإنساني ما يلي:- رأت المحكمة أن القواعد المبينة في المادة (٣) المشتركة في الاتفاقيات الأربع المنطبقة على النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ينبغي أن تطبق هنا فالولايات المتحدة ملزمة باحترام الاتفاقيات وهذا الالتزام مستمد من المبادئ العامة للقانون الإنساني الذي لا تزيد الاتفاقيات على أن تكون تعبيراً محدداً عنه^(٢).

بناء على ما سبق يعتبر القانون الدولي الإنساني جزءاً من قانون الحرب لذلك ولما كانت الحرب تهدد وجود الدول ذاتها حين تكون كل طاقتها مجندة للمعركة فإن قواعد الحرب تكون مهددة أكثر من غيرها بعدم الإلتزام بها وإلى جانب ذلك فإن الحرب تعرقل توقيع العقوبات على أولئك الذين ينتهكون تلك القواعد.

فالقانون الدولي الإنساني قانون يتعلق بالدولة والدولة هي التي تيرمه وتطبقه ولذلك فإن القانون الدولي الإنساني ليس إلا حصيلة مصالح أطراف فيه غير أن الأشخاص الذين يملكون السلطة في داخل الدولة يستطيعون غالباً تحت ضغط الرأي العام أن يمارسوا نفوذاً إيجابياً في صياغة القانون وتطبيقه.

إن القانون الإنساني لا يتألف فقط من قواعد مكتوبة وحسب بل من قواعد عرضية سوف تدخل في مدونة القانون المكتوب تبعاً أيضاً وليس كله في واقع الأمر إلا تأكيداً جديداً لقواعد عرضية قديمة تم تطويرها وتوسيع نطاقها عند تدوينها^(٣).

أو الحل الوسط بين المثل والمطالب الإنسانية من ناحية والضرورة العسكرية من ناحية أخرى أي أن الأطراف المتنازعة لا يملكون الحق المطلق في حرية واختيار وسائل وأساليب خوض الأعمال الحربية وعليه تتطلق الاتفاقيات الإنسانية الدولية من أولوية وأسبقية مطالب ومثل الإنسانية بالنسبة لمطالب ودواعي الضرورة العسكرية.

(١) فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ ٨ يوليو لعام ١٩٩٦ بشأن مشروعيه استخدام الأسلحة النووية ١٩٩٦ فقره ٧٩.

(٢) حكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية الفقرات ٢١٥-٢٢٠.

(٣) جان يكتيه- القانون الدولي الإنساني- المرجع السابق- ص ٣٩ & ٤٠.

ومن هنا نرى أن طبيعة القانون الدولي الإنساني تركز ليس على الحل الوسط أو الموازنة بين الاعتبارات الإنسانية ودواعي الضرورة العسكرية فقط وإنما على المصالح الفعلية للمجتمع الدولي والإنسانية برمتها أيضاً.

تمتاز قواعد القانون الإنساني لصيغة العالمية التي تمتع بها وهكذا فالمادة الأولى المشتركة لاتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب لعام ١٩٤٩ تؤكد على التزام الدول باحترام وضمأن تطبيق هذه الاتفاقيات في جميع الأحوال والظروف هذا وقد أدخل هذا الحكم أيضاً إلى البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧.

ويمتاز القانون الدولي الإنساني في أن قواعده تنظم العلاقات المتبادلة ليس بين الدول فقط وإنما العلاقة بالفرد أو الإنسان أيضاً.

وقواعد القانون الإنساني مثل أي شئ لها طابع أمر وليس اختياري وهذا يعني:

- ١- تعتبر قواعد القانون الإنساني ملزمة حتى للدول التي لم تشارك في اتخاذها.
- ٢- يتوجب على كافة الدول إدخال أحكام ومبادئ هذا القانون في تشريعاتها الوطنية.
- ٣- لا يمكن للدول التخلي عن قواعد هذا القانون.
- ٤- التزام الدول كافة بتنفيذ قواعده انسجاماً مع المبدأ العام الذي يعنى التنفيذ النزيه للالتزامات الدولية.

أما بالنسبة للطبيعة القانونية فإنها تقسم قواعد القانون الدولي الإنساني إلى:

- ١- القواعد العرضية المثبتة في اتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩/١٩٠٧ وأنظمتها المثبتة وقراراتها والإعلانات الدولية.
- ٢- القواعد التعاقدية المثبتة في اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا الحرب لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين ١٩٧٧ وغير ذلك من الاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان.

وهذا التقسيم لا يعنى بأن الأولى غير ملزمة قانونياً والثانية ملزمة فقواعد هذا القانون ملزمة لكافة الدول سواء شاركت في اتخاذها أم لم تشارك ومن هنا فإن قواعد هذا القانون ملزمة للدول المشاركة في اتخاذها بصورة تعاقدية وللدول غير المشاركة بصورة عرضية^(١).

وبالرغم من كل الجهود التي بذلت لتطوير قواعد القانون الإنساني وخاصة بعد اعتماد اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليهما لعام ١٩٧٧ فإن قواعد القانون الإنساني تعتبر خطوة متقدمة إلى الأمام من الناحية النظرية فقد عرفت الأطراف المتصارعين في الحروب بأن لهم حدوداً لا يجوز تجاوزها في حروبهم مهما كانت مبرراتهم وأن للإنسان حرمة مصونة لا يجوز خرقها.

(١) د/ ديب عكوى- القانون الدولي الإنساني- دار النهضة العربية ١٩٩٩- ص ٦٨.

المطلب الأول

التزام الدول بقواعد القانون الدولي الإنساني في وقت السلم

مما سبق يتضح لنا أن القانون الدولي الإنساني هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية الدولية سواء كانت اتفاقية أو عرفية المطبقة على المنازعات المسلحة الدولية وكذلك الغير دولية والتي يستهدف تقييد حق أطراف النزاع في اختيار أساليب ووسائل القتال وكذلك حماية الأشخاص والأموال حال تلك المنازعات المسلحة.

نتيجة لما سبق تعتبر الاتفاقيات الدولية أغزر المصادر القانونية للقانون الدولي الإنساني فمنذ عام ١٩٤٥ أصبح الإنسان محل اهتمام متزايد من المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية ولم يعد التعامل مع الفرد مسألة تدخل في الاختصاصات المطلقة للحكومات كما كان قبل الحرب العالمية الثانية ففي خلال تلك الحرب كان تفكير الحلفاء يدور حول فكرة أساسية لعالم ما بعد الحرب وهي فكرة احترام حقوق الإنسان والشعوب كأساس لا غنى عنه للسلام السياسي والاجتماعي داخل كل دولة وللسلام العالمي في نفس الوقت.

وقد وردت هذه المعاني في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ حيث وضع على عاتق أجهزتها الرئيسية مهمة تأكيد حقوق الإنسان واعتبارها التزاماً دولياً تحترمه كل دولة داخل حدودها.

وقد ترجمت هذه المعاني ترجمه فعلية واقعية على مراحل متفاوتة في القوه الفعالة منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن ولكن الحصيله النهائيه لهذه الحقبه من الزمن تشير إلى أن المجتمع الدولي يزخر حالياً بالمواثيق الدولية الملزمه في مجال حقوق الإنسان وهي ما يطلق عليها "الشرعيه الدوليه لحقوق الإنسان" التي تتمثل فيما يلي:

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.

٢- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيه لعام ١٩٦٦.

٣- العهد الدولي للحقوق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لعام ١٩٦٦.

وبصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ جاء في ديباجة الإعلان بأن تجاهل حقوق الإنسان قد جر على العالم ويلات حرب مدمرة جرى الاعتراف في

مقدمة هذا الاعلان بالكرامة الانسانية والمساواة بين بنى البشر في الحقوق باعتبارها أساس الحرية والعدل والسلام وجرى التأكيد على أن البشر يترقبون ظهور عالم تسود فيه حرية القول والعقيدة ويتجرد فيه الإنسان من الخوف والفاقة^(١).

لذلك أوجب القانون الدولي الإنسانى على الدول في وقت السلم احترام إنسانية الإنسان وعدم الاعتداء عليها سواء بالإلغاء أو النقصان وهذه الحقوق التي تمس الإنسان هي:

١- الحق في الحياة حيث يعتبر هذا الحق في مقدمه الحقوق المدنية فلكل إنسان الحق في الحياه وسلامة شخصه فلا يجوز استرقاقه أو اخضاعه للتعذيب أو المعاملة الوحشية التي تتناقض مع الكرامة الإنسانية.

٢- الحرية حيث أكد الإعلان العالمى أن الإنسان يولد حراً متساوياً في الحقوق والكرامة مع غيره وقد منع الإعلان القبض أو الحجز أو النفي التعسفى فالأصل في الإنسان البراءة ما لم تثبت إدانته من محكمة علنية ونزيهه تؤمن له فيها ضمانات الدفاع ولا يمكن أن يحكم عليه إلا إذا وجد قانون يجرم الفعل وقت ارتكابه ويحدد له العقوبة الملزمة فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

ومما يعزز الحرية واحترام الذات الإنسانية حماية حياة الإنسان الخاصة ومراسلاته وحرمة مسكنه وشرفه.

٣- المساواة أكد الاعلان العالمى لحقوق الإنسان على المساواة في الكرامة والحقوق بين الناس ورفض التمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى وأى آخر ودون تفرقة بين الرجال والنساء.

فإذا نظرنا إلى مزايا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لوجدنا أنه يمتاز عما سبقه من وثائق شموليته وعالميته وجاء ليكون قمة التطور في هذا النطاق بوضعه مستوى مشتركاً لكافة الشعوب والأمم وكذلك يعتبر أول وثيقة دولية تتضمن النص على احترام الإنسان الأساسية بجملتها والتي تتضمنها وأنه جاء مرتبطاً بميثاق الأمم المتحدة.

(١) د/ محمد مصطفى سليمان- قضايا سياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع- الطبعة الرابعة مصراته ٢٠٠٠ ص ٢١٦.

٤- حق تقرير المصير حيث نصت عليه المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على ما أن يكون لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها وأن للشعوب الحق في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأى من الالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبادئ المنفعة المشتركة في القانون الدولى بحيث لا يجوز بأى حال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة.

وتأكيداً لهذا الحق ورد في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادره أعوام ١٩٧٤ & ١٩٧٥ & ١٩٧٦ & ١٩٧٧ & ١٩٨٤ بتسوية الكفاح المسلح من أجل حصول الشعوب على استقلالها وإنشاء دولها المستقلة ذات السيادة كأشخاص قانونية دولية تتمتع بالمساواة مع باقى الأشخاص القانونية الدولية وقد شفعت الجمعية العامة دعمها للشعوب المستعمرة عن طريق قبول منظمات التحرير كعضو مراقب مضيفه بذلك الصفة الشرعية على تلك المنظمات.

٥- حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية:

من خلال المادة السابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر^(١).

وعنى ما تقدم أن العهد قد حظر كل أشكال التعذيب وكذا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة ثم حظر بالإضافة لما تقدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه.

ويمكننا التأكيد على أن هناك حالات غالباً ما يحدث فيها تعذيب وهي:

- حالات الحروب الدولية والأهلية.

- الظروف الأمنية الداخلية.

- حالات التمييز العنصرى.

(١) د/ سعيد سالم جويلى - المرجع السابق - ص ١٣٩.

وفي النهاية يمكننا القول أن تعذيب الإنسان جريمة احترفتها كثير من الدول رغم توقيعها العديد من المواثيق الدولية التي تحرم وتحرم التعذيب وتزخر تقارير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بنماذج من التعذيب تثير الحزن والأسى على إنسان هذا العصر الذي يواجه فيها من الممارسات اللاإنسانية في الدول المتخلفة والمنعدمة على السواء.

علاوة على ما سبق فإن قواعد القانون الدولي الإنساني لها وسائل تساعد على تطبيق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقاتها عام ١٩٧٧ وذلك ممثل فيما يأتي:

أولاً: احترام الدول المعنية للقانون الدولي الإنساني:

إن أفضل ضمان لتنفيذ وتطبيق القانون الدولي الإنساني يكمن في احترام الدول لمبدأ الوفاء بالعهد حيث أن الدول عندما وافقت وصادقت وانضمت إلى اتفاقيات جنيف الأربع وملحقاتها فإنها هي قد التزمت بضمان احترام هذه الاتفاقيات من جانب كل منها في إطار سلطاتها، وهذا الالتزام المترتب على الدول باحترام القانون الدولي الإنساني والعمل على احترامه من طرف الآخرين قد تضمنته المادة الأولى المشتركة للاتفاقيات الأربع وكذلك المادة الأولى من البروتوكول الأول^(١).

لذلك يتعين على الدول الأطراف في وثائق القانون الإنساني اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية لتنفيذ التزاماتها اتجاه تطبيق وتنفيذ القانون الإنساني ويعتبر هذا واجباً قانونياً مؤكداً في:

- المسؤولية الفردية للدول المتحاربة ولكن له في الوقت نفسه بعد أوسع ذلك أنه من واجب كل دولة طرف في الاتفاقيات أن تعمل على ضمان احترام القانون ولهذا عندما تخالف دولة الالتزام الذي وقعت عليه عندما صادقت على الاتفاقيات يجب على جميع الدول الأخرى أن تشعر بأنها معنية بذلك ويتضمن القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات الدولية عديد من الأحكام التي تضمن تنفيذه وتطبيقه حيث أن المادة (٨٠) من البروتوكول الأول تنص على أن يتخذ الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع

(١) د/ محمد فهاد الشلاله - القانون الدولي الإنساني - منشأة المعارف للنشر والطباعة - الاسكندرية -

دون إبطاء كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزاماتها بمقتضى الاتفاقيات وهذا البروتوكول وتصدر الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع الأوامر والتعليمات الكفيلة بتأمين احترام الاتفاقيات والبروتوكول وتشرف على تنفيذها.

ثانياً: مبدأ المسؤولية:

إذا لم تكن الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف ملزمة بوضع حد لانتهاكات الاتفاقية فإنها ملزمة بالرد على تلك الانتهاكات التي تعرف بأنها مخالفات جسيمة وتدرج ضمن جرائم الحرب.

حيث أنه في حالة وقوع مخالفة جسيمة يكون من المطلوب تطبيق ذلك المبدأ القانوني الذي يدعو إلى التسليم أو المحاكمة على أن يختار الطرف المتعاقد بين ملاحقة مقترفي هذه المخالفات الجسيمة إلى محاكمتهم أو تسليمهم لكي يتولى محاكمتهم طرف سام متعاقد آخر يكون معنياً بالأمر شريطة أن تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة كافية ضد هؤلاء الأشخاص.

وتؤكد كل اتفاقية من اتفاقيات جنيف الأربع قائمة بالمخالفات الجسيمة من اتفاقيات جنيف الأربع وتكمل هذه القائمة الفقرة ٤ من المادة ١١ والفقرتان ٣، ٤ من المادة ٨٥ من البروتوكول الأول.

كما يرد نص صريح بأن التقصير في أداء عمل واجب الأداء يمكن أن يشكل مخالفة جسيمة وتحمل الأطراف المتعاقدة مسؤولية إدراج تلك الأحكام سارية المفعول في الوقت الراهن ضمن تشريعها الوطني سواء عن طريق سن قوانين لها أو بإدراجها كما هي.

ويعد الالتزام بقمع الانتهاكات والمخالفات الجسيمة التزاماً مطلقاً ينبغي ألا يؤثر عليها شيء، ولا حتى اتفاق يبرم بين الأطراف المعنية على الترتيب من اتفاقيات جنيف الأربع^(١) وأكد البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ في مادته ٩١ يسأل طرف النزاع الذي

(١) د/ ايف ساندر - نحو إنفاذ القانون الدولي الانساني - جامعة القاهرة - ١٩٩٩ ص ٥٣٢.

ينتهك أحكام الإتفاقيات أو هذا البروتوكول عن دفع تعويض إذا اقتضى الحال ذلك ويكون مسؤولاً عن كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواته المسلحة.

ثالثاً: بعض الحلول الدبلوماسية:

يوجد العديد من الطرق الدبلوماسية التي تستخدم في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وهي:

١- التوفيق:

تحتسباً للخلافات بين أطراف النزاع حول تطبيق الإتفاقيات أو تفسيرها أو كلت معاهدات جنيف إلى الدولة الحامية التي تقوم بدور الوسيط بين الطرفين المتحاربين القيام بما تراه من مبادرات تقتضيها مصلحة الأشخاص المحميين وذلك بتقديم مساعيها الحميدة لإنهاء الخلاف على تفسير كيف تطبق الإتفاقيات ويمكنها بدعوة من أحد الأطراف أو مبادرة منها اقتراح عقد اجتماع بين ممثلي الطرفين وربما يكون في أرض محايدة وعلى الطرفين الرد على المقترحات ويمكن للدولة الحامية إذا أقتضى الأمر اقتراح مشاركة شخص تابع لدولة محايدة أو شخص تنتدبه اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمشاركة في الاجتماع بين الطرفين^(١).

٢- التحقيق الدولي:

تستلزم كل الإجراءات الجنائية التحقيق فيها وهذا النوع من التحقيق منصوص عليه في التشريع الوطني كما ورد ذكره في الإتفاقيات أو في البروتوكول الأول.

ومع ذلك فإن كثيراً جداً ما يحدث أن يتهم أحد الأطراف المتحاربة طرفاً آخر بانتهاك الإتفاقيات لذلك لابد من اتباع إجراءات التحقيق التي تقرها اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ففي هذه الحالة تقضى المادة ٥٢، ٥٣، ١٣٢، ١٤٩ على الترتيب على أنه يجرى بناء على طلب أي طرف في النزاع وبطريقة تتقرر فيما بين الأطراف المعنية تحقيق يصدر أي ادعاء بانتهاك هذه الإتفاقية وفي حالة عدم الإتفاق على إجراءات

(١) د/ عامر الزمالي - المرجع السابق - ص ٢٥٨.

التحقيق يتفق الأطراف على اختيار حكم يقرر الإجراءات التي تتبع وما أن يتبين انتهاك الاتفاقية يتعين على أطراف النزاع وضع حد له وقمعه بأسرع ما يمكن.

وحيث أن اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية كالتوفيق والتحقيق خلال النزاعات المسلحة أمر غير مرغوب فيه من قبل الأطراف المتحاربة ونادراً ما تقوم الأطراف المتحاربة بتحقيق داخلي تحت وطأة الرأي العام أو بأمر من القيادة لكن النتائج غالباً ما تكون محدودة وهزيلة.

رابعاً: دور المستشارين القانونيين في القوات المسلحة:

نظام المستشارين القانونيين في القوات المسلحة نظام حديث شيئاً فقد ورد النص عليه في المادة ٨٢ من البروتوكول الإضافي الأول بما يلي: "تعمل الأطراف المتعاقدة دوماً وتعمل أطراف النزاع أثناء النزاع المسلح على تأمين توفر المستشارين القانونيين عند الاقتضاء لتقديم المشورة للقادة العسكريين على المستوى المناسب بشأن تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق الإضافي بشأن التعليمات المناسبة التي تعطى للقوات المسلحة فيما يتعلق في هذا الموضوع".

ووفقاً لنص المادة ٨٢ من البروتوكول الأول فإن مهمة المستشارين القانونيين هي تقديم المشورة للقادة العسكريين حسب الدرجة الملائمة بشأن تطبيق أحكام الاتفاقيات والبروتوكول ووضع الخطط اللازمة لتعليم القانون الدولي الإنساني لأفراد القوات المسلحة وإيداء الرأي في التدابير المتخذة في إعداد العمليات العسكرية وتنفيذها^(١).

وفي ألمانيا يشغل المستشارون القانونيون مركزاً هاماً في الجيش الألماني حيث أنهم يقومون بمهام في مجال القانون التأديبي العسكري ويتوفر كذلك للجيشين الهولندي والسويدي مستشارون لكافة المستويات.

إن الأطراف المتعاقدة مسؤولة عن سلوك من يمثلونها ولا بد من إعداد الأشخاص وتدريبهم وتأهيلهم ليكونوا قادرين على تنفيذ ما التزمت به دولتهم وإلى جانب الحرص

(١) د/ محمد يوسف علوان - نشر القانون الدولي الإنساني - دراسات في القانون الدولي الإنساني - دار النهضة العربية - عام ١٩٩٩ ص ٤٩٨.

على توفير الخبرة والكفاءة لدى المسؤولين العسكريين والمدنيين وتنفيذ القانون الدولي
الإنسانى يجب دعم القوات المسلحة بمستشارين قانونيين لمساعدة القاعدة على الاضطلاع
بمهامهم كاملة ولتقديم الرأى والمشورة عند الحاجة.

المطلب الثاني

إلتزام الدول بقواعد القانون الدولي الإنساني في وقت الحرب

في البداية نود أن نوضح أن القانون الدولي الإنساني يتميز عن قانون حقوق الإنسان من حيث الظروف التي يطبق فيها إذ أن قانون حقوق الإنسان يتضمن القواعد الإنسانية عامة التطبيق في كل زمان ومكان، مع استثناء عدم تطبيق بعض الحقوق في زمن الحرب والطوارئ.

بينما القانون الدولي الإنساني يطبق في الحالات الاستثنائية لحياة الإنسان والشعوب وهي حالة الحرب والنزاعات المسلحة وهو هنا يقصد التقليل من شرور الحرب والنزاع المسلح والحد من قسوه وأضرار استخدام الأسلحة وحماية رعايا الأعداء الذين خرجوا عن القتال كالجرحى والمرضى والأسرى والمفقودين والمدنيين والمباني والممتلكات التي لا صلة لها بالقتال.

وبمعنى آخر يستهدف هذا القانون تخفيف معاناة جميع المنازعات المسلحة الخاضعين لسلطات العدو سواء أكانوا من الجرحى أو المرضى أو الغرقى في البحار أو أسرى الحرب أو أسرى الحرب المدنيين.

إذا يمكننا تعريف القانون الدولي الإنساني بأنه عبارة عن (مجموعة من قواعد القانون الدولي تستهدف في حالات النزاع المسلح لحماية الأشخاص الذين يعانون ويلاّت هذا النزاع وكذا حماية المباني والممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية)^(١).

إذا ينظم هذا القانون علاقة المتحاربين وعلاقتهم برعايا الأعداء وقصده الأساسي الحد من شرور الحرب واستخدام السلاح وإشاعة الرحمة الإنسانية بضحايا الحرب سواء من الجرحى والمرضى والأسرى من الأعداء أو التعامل مع القتلى والغرقى والمفقودين الذين يهم أسرهم معرفة مصيرهم النهائي، أو الرحمة والتعامل الإنساني مع السكان المدنيين الذين لا يشتركون في قتال وكذا احترام وصيانة منازلهم ومعابدهم ومساجدهم وكنائسهم ومدارسهم.

(١) د/ محمد فهاد الشلالدة - المرجع السابق - ص ١٦٥.

والقانون الدولي الإنساني بهذا التحديد ينطبق على جميع حالات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، أى النزاعات المسلحة بين الدول كحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والنزاعات المسلحة التي تناضل فيها الشعوب ضد التسلط الاستعماري.

وسواء أكنّا بصدد نزاع مسلح دولي أو غير دولي فإن الإنسان ضحية هذا النزاع يحتاج إلى مساعدة وحماية إنسانية تكفلها قواعد القانون الدولي الإنساني المتمثلة في الاتفاقيات التالية:

١- اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.

٢- اتفاقية جنيف الثانية لعام ١٩٤٩ بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحار.

٣- اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ بشأن أسرى الحرب.

٤- اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب.

٥- البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.

٦- البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

ويتضمن القانون الدولي الإنساني العديد من النصوص التي تستهدف خدمة الإنسان والتقليل من آلامه خلال المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية وتدرج في ٤٢٠ مادة يضاف إليها مادة واردة في البروتوكولين الملحقين عام ١٩٧٧ ويرتبط بهذا القانون الإنساني حوالى ١٢٨ دوله^(١).

(١) د/ محمد طلعت الغنيمي- قانون السلام في الإسلام دراسة مقارنة - منشأ المعارف الاسكندرية ١٩٨٩- ص٣٧٣.

ومن هنا يمكننا التأكيد على أن القانون الدولي الإنسانى بالمعطيات السابقة لا يمكن أن يؤدي دوره إلا إذا وفق بين المتناقضين وهي اعتبارات الإنسانية ومتطلبات الضرورة فالإنسانية تشده إلى التواء والتراحم والضرورة تدفعه إلى القوة والتراحم.

وفي هذا المطلب سوف نتعرض إلى بنود التزام الدول بحماية القانون الدولي الإنسانى في الفروع الأربع التالية:

الفرع الأول: تحسين حالة الجرحى والمرضى والغرقى في الميدان والبحار بموجب اتفاقية جنيف الأولى والثانية لعام ١٩٤٩

أولاً: تحسين حالة الجرحى والمرضى في الميدان بموجب اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩:

اعتمدت اتفاقية جنيف الأولى المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان في أغسطس.

أ- الفئات المشمولة بحماية الاتفاقية:

وتعنى هنا فئات "الجرحى والمرضى" الذين تطبق عليهم أحكام اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ وهم:

- أفراد القوات المسلحة التابعة لأحد الأطراف المشتركة في النزاع والمليشيات والوحدات المتطوعة.

- أفراد المليشيات والوحدات التطوعية الأخرى بما في ذلك الأفراد الذين يقومون بحركات مقاومة منظمة والتابعون لأحد الأطراف المتنازعة والعاملون داخل أو خارج شريطة أن يعملوا تحت قيادة شخص مسئول عن أعمالهم وأن يحملوا علامات مميزة حتى يمكن تمييزهم وأن يحملوا السلاح بشكل ظاهر وأن يراعوا قوانين وتقاليد الحرب عند تنفيذهم للمهام القتالية.

- أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولائهم لحكومة أو لسلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة.

- مرافقو القوات المسلحة للقيام بأعمال تكميلية للقوات المسلحة.

- الملاحون بما فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أى أحكام أخرى من القانون الدولى.

- سكان الأراضى غير المحتلة الذين يحملون السلاح بمحض إرادتهم عند اقتراب قوات العدو بقصد مقاومة القوات الغازية ودون أن يكون لديهم الوقت الكافى لتشكيل أنفسهم في وحدات نظامية مقاتلة إذ حملوا سلاحهم بشكل ظاهر وتقيدوا بقوانين وتقاليد الحرب.

ب- شروط استفادة الجرحى والمرضى من حماية الاتفاقية:

- أن يسقط الجريح أو المريض بدواعى الجروح أو المرضى من أى نوع كان.

- أن يكف عن القتال ويلقى سلاحه نتيجة لما يشعر به من اعتلال في صحته.

وبمفهوم المخالفة أن الجرحى والمرضى الذين يقاتلون على الرغم من جروحهم الخطيرة يتنازلون بإرادتهم عن حقهم في الحماية التي تمنحه لهم الاتفاقية وعلى هذا الأساس يستبعد من حماية الاتفاقية أولئك الذين يواصلون القتال بالرغم من إصابتهم بجروح خطيرة إذ لا يعتبرون من فئة الجرحى والمرضى التي تفرض الإتفاقية حمايتهم واحترامهم في جميع الظروف وتقديم العناية الطبية لهم من قبل طرف النزاع الذى يقعون تحت سلطته^(١).

ج- حقوق الفئات المشمولة بالحماية:

نصت المادة ٣ من الاتفاقية على مجموعة الحقوق لفئات الجرحى والمرضى وهي على النحو التالى:

تعامل الفئات التالية معاملة إنسانية دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو اللون أو الجنس أو النسب وهذه الفئات هي الأشخاص الذين لم يساهموا بشكل إيجابى ومباشرة في الأعمال العدائية بما فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا بسلاحهم أو أبعدوا عن مسرح العمليات العسكرية لأي سبب كان.

(١) د/ عمر سعد الله - تطور تدوين القانون الدولى الاتمانى. دار الغرب الاسلامى بيروت ١٩٩٧ ص ١٣٢.

وبذلك تعتبر الأعمال الآتية محظورة:

- أعمال العنف بما فيها القتل وبتز الأعضاء والمعاملة القاسية والتعذيب.

- أخذ الرهائن.

- الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص التحضير والمعاملة المزرية.

- إصدار الأحكام وتنفيذها دون محاكمة مسبقة وعادلة^(١).

كما أكدت الاتفاقية على وجوب جمع الجرحى والمرضى وتقديم العناية الخاصة لهم مع جواز تقديم الخدمات لهم من قبل الهيئات الإنسانية المحايدة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ثانياً: تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى في البحار بموجب اتفاقية جنيف الثانية لعام ١٩٤٩م:

اعتمدت اتفاقية جنيف الثانية المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.

أ- الفئات المشمولة بحماية الاتفاقية:

لا يوجد اختلافاً جوهرياً بين الأشخاص المعنون بالحماية في اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ وبين اتفاقية جنيف الثانية لعام ١٩٤٩ فكليةما يحمى فئة الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان وكل ما هنالك أن الاتفاقية الثانية أضافت فئة ثالثة هي الغرقى.

ب- حقوق الفئات المشمولة بالحماية:

لا يوجد اختلاف بين حقوق الجرحى والمرضى في اتفاقية جنيف الأولى عنها في اتفاقية جنيف الثانية.

(١) د/ محمد اللافي-نظرات في أحكام الحرب والمسلم- دار اقرأ للطباعة- طرابلس ١٩٨٩ ص ١٤٢ وما بعدها.

الخلاصة مهما يكن من الأمر فإن اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية يشتركان في محتوى عدد من موادهما ولكن ذلك لا يلغى استقلالية نظامهما القانوني بالنظر إلى تناول كل منهما جوانب معينة من القانون الدولي الإنساني.

الفرع الثاني: معاملة الأسرى وحماية المدنيين في وقت الحرب بموجب اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة ١٩٤٩

أولاً: معاملة أسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩.

يرجع التنظيم الخاص بأسرى الحرب إلى العرف الذي دون في اتفاقيات دولية وتوجد في هذا الصدد ثلاث وثائق متلاحقة.

- الفصل الثاني (المواد من ٤-٢٠) من لائحة لاهاي الملحقه بالاتفاقية الرابعة لسنة ١٩٠٧.

- اتفاقية جنيف في ٢٧/٧/١٩٢٩ لتحسين حالة أسرى الحرب.

- اتفاقية جنيف في ١٢/٨/١٩٤٩ بخصوص معاملة أسرى الحرب.

والفكره الاساسيه التي تسود التنظيم الخاص بالأسرى هي أن الأسر ليس إجراء للردع ولكنه يمثل إجراء وقاية يتخذ في مواجهة خصم مجرد من السلاح وأنه يجب المحافظة على حياة الأسرى ومعاملتهم معاملة إنسانية^(١).

وقد اتخذت مشكلة الأسرى طابعاً في غايه الأهمية خلال الحرب العالمية الثانية بسبب العدد الضخم للأسرى سواء الموجودين لدى قوات المحور وعددهم ١,٤٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٤٠ أو لدى قوات الحلفاء وعددهم ٤ مليون جندي الماني في يد الغرب و ١,٨٠٠,٠٠٠ في يد الاتحاد السوفيتي.

وبسبب إساءة معاملة الأسرى سواء خلال الحرب العالمية الثانية أو بعدها فقد وضعت اتفاقية جنيف في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ لتعزيز حماية الأسرى.

(١) د/ الشافعي محمد بشير - القانون الدولي العام في السلم والحرب- الطبعة السابعة المنصوره ٢٠٠٠- ص ٦٠٥.

ثانياً: الفئات المحمية:

المقصود بالفئات المحمية هنا هم أسرى الحرب ويشمل هذا المصطلح أفراد القوات المسلحة الذين تم أسرهم بالإضافة إلى المرافقين لهم من أطباء وعمال وغيرهم.

ثالثاً: الحقوق التي كفلتها الاتفاقية لأسرى الحرب:

١- يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات ويحظر أن تقترب الدولة الجاهزة أى فعل أو إهمال غير مشروع بسبب موت أسير في عهدها ولا يجوز تعريض أى أسير حرب للتشويه البدنى أو التجارب الطبية أو العلمية من أى نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعنى أو لا يكون في مصلحته.

٢- يجب احترام شخص الأسير وشرفه في جميع الأحوال.

٣- تكفل الدولة الحاجزة للأسرى الإعاشه دون مقابل وتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية.

٤- يجب أن يعامل جميع أسرى الحرب على قدم المساواة مع إمكان الحصول على معاملة أفضل بسبب الحالة الصحية أو الجنس أو السن أو الرتبة أو المؤهلات المهنية.

٥- يجب أن تسمح الدولة الحاجزة للأسرى بالاحتفاظ بالأشياء والأدوات الخاصة بهم كما لا تجوز أن تؤخذ منهم النقود والأدوات ذات القيمة التي معهم إلا مقابل إيصال.

٦- يجب عدم تشغيل الأسير في مهن تمتن فيها كرامته من ناحية وتعتبر منها خطرة على صحته من ناحية أخرى ولكن يجوز حجزهم في أماكن معينة وتقييد حركتهم وفقاً لما يراه أسرهم من انضباط أمانى.

الخلاصة تمثل اتفاقية جنيف الثالثة لأسرى الحرب لعام ١٩٤٩م نظاماً قانونياً ينسجم مع أوضاع النزاعات الحديثة نظراً لتوفرها على أحكام تتعلق بأسرى الحرب يستمر في تطبيقها منذ لحظه وقوعه في الأسر حتى انتهاء حالة الأسر بإخلاء سبيله وإعادته لوطنه.

ثانياً: حماية المدنيين في وقت الحرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩:

اعتمد المؤتمر الدبلوماسي الذي اجتمع في عام ١٩٤٩م اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م وتعرف باتفاقية جنيف الرابعة.

أ- من هم الأشخاص المدنيون:

الأشخاص المدنيون بصفة عامة هم "أولئك الأشخاص الذين لا يشاركون في أي أعمال عدائية ويواجهون أخطاراً تنجم عن العمليات العسكرية بين أطراف النزاع" ويعني ذلك أنه لتمييز المدنيين عما سواهم من الأشخاص هو في عدم وجود أية علاقة بين نشاط هؤلاء وبين الأعمال العدائية الجارية، فيفترض فيهم عدم مشاركتهم في نشاط المقاتلين وقيامهم بحماية مناطق أو نقاط معينة ضد العمليات العسكرية.

أما بالنسبة للأشخاص المدنيين في مفهوم الاتفاقية فهم "أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأى شكل كان في حالة قيام نزاع أو احتلال تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة إحتلال ليسوا من رعاياها"^(١).

ب- الحماية الفردية بموجب الاتفاقية:

تخصص اتفاقية جنيف الرابعة العديد من القواعد التي تحمي الفرد المدني أثناء النزاعات المسلحة فهي تقر له حقوقاً سياسية واجتماعية وضمانات قضائية وغيرها على النحو التالي:

١- رعاية الأجنبي بأن له الحق في الرحيل بسلام من الأقاليم التي يوجد عليها النزاعات العسكرية.

٢- عدم الترحيل الجبري للأشخاص.

٣- معاملة إنسانية تشمل شخصه وشرفه وحقوقه العائلية وعقيدته وتقاليده وعاداته وضمان الحماية لهم ضد أعمال العنف والتهديد والسلب والاعتصاب.

٤- حظر بعض الممارسات ضد الفرد وبصفة خاصة النساء حيث لهن الحماية من الاعتصاب والإكراه على الدعارة.

(١) د/ عمر سعد الله- القانون الدولي الانساني في وقت الحرب- دار النهضة العربية- ص ١٦٦.

جـ- الحماية الجماعية:

إن أحكام الباب الثانى من هذه الاتفاقية تقر انتفاع كافة السكان المدنيين للبلدان المشتركة في النزاع بحماية خاصة إذ تفرض قيوداً معينة في هذا الشأن على أطراف النزاع في إدارة العمليات الحربية وتجبرهم هذه القيود على أن يتصرفوا دون أى تمييز مجحف إزاء السكان المدنيين يرجع إلى العنصر أو الجنسية أو الدين ووسائل الحماية الجماعية تتلخص في:

- ١- جمع شتات العائلات: نصت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م على أنه يجب على أطراف النزاع المسلح تسهيل أعمال البحث التى يقوم بها أفراد العائلات المشتتة بسبب الحرب من أجل تجديد الاتصال بينهم وإذا أمكن جمع شملهم.
- ٢- إنشاء مناطق استشفاء وأمان: نصت اتفاقية جنيف الرابعة على جواز قيام أطراف النزاع بإنشاء مناطق استشفاء وأمان في أراضيها أو في الأراضي المحتلة والمقصود من هذه المناطق التكفل بإيواء الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال ممن هم دون الخامسة عشر من العمر وحمايتهم من آثار الحرب ولذلك يفترض أن تكون منظمة بما فيه الكفاية حتى تؤدي الغرض منها.
- ٣- حرية مرور إرسالات الغوث: تكفل اتفاقية جنيف الرابعة حرية مرور جميع إمدادات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبارة المرسلّة للسكان وإرسالات الأغذية والملابس والمقومات المخصصة للأطفال دون سن الخامسة عشرة من العمر والنساء الحوامل والأشخاص المسنين والمعاقين.
- ٤- حماية المستشفيات: نصت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ أيضاً على حماية خاصة للمستشفيات المدنية أثناء النزاعات المسلحة بالنظر إلى الرعاية التي تقدمها للسكان المدنيين إذا كان من بينهم جرحى ومرضى وعجزة، كما تشمل الحماية الأشخاص الموكّل إليهم إدارة تلك المستشفيات^(١).

(١) د/ عمر سعد الله- المرجع السابق- ص ١٧٣.

الفرع الثالث: حماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية بموجب البروتوكول الأول

لعام ١٩٧٧م

كثرت المنازعات في أنحاء كثيرة من العالم منذ عام ١٩٤٥ وكان يعتقد في البداية أن اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ كافية لكفالة الحماية الفردية للعسكريين أو للأسرى أو للمدنيين من السكان أو الممتلكات المدنية إلا أن الواقع أثبت قصوراً في أوجه تلك الحماية.

وللمعالجة هذا القصور تم اعتماد البروتوكول الإضافي الأول في ٨ يونيو ١٩٧٧ والمعروف باسم البروتوكول الإضافي جنيف المعتمدة في ١٢-٨-١٩٤٩ لحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.

أ- الفئات المشمولة بالحماية بموجب البروتوكول:

- ١- أى شخص لا ينتمى إلى القوات المسلحة ومن النساء والأطفال والمسنين والمعاقين.
- ٢- الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يحتاجون إلى المساعدة أو رعايته طبية عاجلة بسبب الصدمة أو المرض أو أى اضطراب أو عجز بدنياً كان أم عقلياً والذين يحجمون عن أى عمل عدائى.
- ٣- حالات الرضع والأطفال حديثى الولادة والأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية عاجلة.
- ٤- فئة المنكوبين في البحار وتضم العسكريين أو المدنيين الذين يتعرضون للخطر في البحار أو أية حياة أخرى نتيجة لما يصيبهم أو يصيب السفينة أو الطائرة التي تقلهم من نكبات والذين يحجمون عن أى عمل عدائى.
- ٥- الأشخاص الذين يخصصهم أحد أطراف النزاع إما لأغراض طبية أو لإدارة الوحدات الطبية وإما للتشغيل أو إدارة وسائل النقل الطبى.
- ٦- الوحدات الطبية التي تقوم بمهمة البحث عن المرضى والجرحى والمنكوبين في البحار وإجلائهم ونقلهم وتشخيص حالتهم أو علاجهم.
- ٧- وسائل النقل الطبى وأفراد الهيئات الدينية^(١).

(١) د/ عمر سعد الله- المرجع السابق ص ١٩١.

ثانياً: نطاق تطبيق البروتوكول الإضافي الأول:

من ناحية التطبيق نجد أن البروتوكول الإضافي الأول قد مد نطاقه بصيغة أحكام ليس فقط على حالات المنازعات المسلحة الدولية والاحتلال ولكن إلى تلك الحروب التي تخوضها حركات التحرر الوطنية ضد الأنظمة العنصرية والاحتلال الأجنبي والتسلط الاستعماري دفاعاً عن حقها في تقرير مصير شعوبها.

ثالثاً: أحكام جديدة مقررة بموجب البروتوكول:

١- حظر تجويع المدنيين:

يقضى البروتوكول محل البحث بأنه يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب أو تدمير أو تعطيل أو نقل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين كالمواد الغذائية والمحاصيل والماشية ومرافق الشرب وشبكاتها واشغال الري.

٢- حماية البيئة الطبيعية:

يقضى البروتوكول الإضافي الأول بأنه يجب أن تراعى أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة وواسعة الانتشار وطويلة الأمد من جراء استخدام أساليب أو وسائل قتال يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب أضراراً بالبيئة ومن ثم تضر به أو ببقاء السكان المدنيين.

كما يحظر القيام بهجمات الردع التي قد تشن ضد البيئة أو الهجوم على الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحتوى على قوى خطيرة كالسدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الكهرباء إذا كانت هذه العمليات الهجومية تتسبب في انطلاق قوى خطيرة تؤدي إلى خسائر فادحة بين السكان المدنيين.

٣- حماية النساء حيث أكد البروتوكول الإضافي على حماية النساء وكذلك حماية الأطفال.

المبحث الثاني

دور الأمم المتحدة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني

في البداية نود أن نوضح أن العالم خلال الحرب العالمية الثانية شهد كثيراً من الأهوال والفظائع وعانت الإنسانية من انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان وحرياته وأظهرت الحرب بوضوح العلاقة الوثيقة القائمة بين احترام حقوق الإنسان والمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

وننتج من تجربة تلك الحرب ترسيخ قناعة مفادها أن الحماية الدولية الفعالة لحقوق الإنسان هي من بين الشروط الضرورية للسلام والتقدم الدوليين وقد تردد هذا الاقتناع في عدد من البيانات والإعلانات والمقترحات التي صدرت أثناء الحرب وبعد إخماد نيرانها، فعلى سبيل المثال أشار الرئيس الأمريكي روزفلت في رسالته الشهيرة أمام الكونجرس في ٦ يناير سنة ١٩٤١ إلى الأهمية البالغة لدور حقوق الإنسان في الشؤون الدولية وأكد ضروره إيجاد عالم يقوم على حريات أربع أساسية هي حرية التعبير، وحرية الاعتقاد، والتحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة^(١).

وفي ميثاق الأطلنطي الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس من العام نفسه الذي أشتركت فيه وصدقت عليه فيما بعد ٤٧ دولة، أعرب الرئيس الأمريكي السالف ذكره ورئيس وزراء المملكة المتحدة عن أملهما في إقرار سلام يهيئ لجميع الأمم وسيله العيش في سلام داخل حدود أوطانها كما يهيئ الضمان لكى تحيا جميع الشعوب في كافة الأقطار حياتها متحررة من الخوف والحاجة.

وفي إعلان الأمم المتحدة الصادر في الأول من يناير ١٩٤٢م والذي وقعت عليه ٢٦ دولة كانت مشتركة في الحرب لذلك وانضمت إليه فيما بعد ٢١ دولة أخرى أعربت الدول الموقعة عن اقتناعها بأن النصر التام على الأعداء ضرورى للغاية من أجل الدفاع عن الحياة والحرية الدينية وللحفاظ على حقوق الإنسان والعدالة في أقطارها وغيرها من الأقطار^(٢) وبالرغم من وجود القناعة بوجوب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فإن دول

(1) Buergenthal (Thomas) international human rights in aNut shell, west publishing Co. 1988 PP. 17-18.

(2) El Sheikh, international implementation of the international covenants on Human rights thesis Cairo University. Cairo 1984, P. 9.

الحلفاء وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي عند تأسيس الأمم المتحدة لم يضمنوا مقترحاتهم أية نصوص تفصيلية حول حقوق الإنسان وسبل حمايتها ولم ترد إشارة لهذه الحقوق إلا في الفصل التاسع من هذه المقترحات الخاص بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الدولي إذ نصت الفقرة الأولى من القسم (أ) من هذا الفصل على أنه "بغية خلق شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية لحفظ العلاقات السلمية والودية بين الأمم، يجب على المنظمة تسهيل الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعهدت المقترحات بمسئولية تنفيذ هذه المهمة إلى جمعية عامة وإلى مجلس اقتصادى واجتماعى.

في ضوء هذه الاقتراحات واقتراحات أخرى تم إضافتهم إلى الميثاق المنشئ للأمم المتحدة وتم التوقيع على الميثاق في مؤتمر ديمياتون او كس وبميلاد منظمة الأمم المتحدة تصدرت قضية حقوق الإنسان أهدافها وترجم ذلك عبر إعداد مجموعة من الإعلانات والاتفاقيات وإصدار العديد من القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان بهدف تعزيز وحماية هذه الحقوق وكان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أحد أهم هذه المواثيق بل لا يبالغ إذ قلنا إنه الميثاق الأهم ذلك أن هذا العهد قد أفاض في تفصيل الحقوق التي تضمنها وحدد عناصرها وهو انتقل بهذه الحقوق من عدم الإلزام إلى إلزامية النصوص هذا إلى جانب أنه أنشأ آليه للرقابة الدولية في تطبيق نصوصها.

ومن ناحية أخرى بدأت المنظمة في وقت لاحق وفي خط موازى باعتماد مجموعة من الإجراءات وإيجاد الآليات بغية حماية حقوق الإنسان وتصاعدت هذه الاجراءات من الطابع السرى البطئ بموجب قرار المحلى الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٥٠٣ الصادر في سنة ١٩٧٠ إلى مجموعة من الإجراءات العلنية بتعيين مقررین خاصین لدراسة أوضاع حقوق الإنسان في بلدان معينة وطرح قضايا انتهاكات هذه الحقوق على مجلس الأمن الدولي بوصفها تشكل مساساً بالسلم والأمن الدوليين وأخيراً بإنشاء محاكم جنائية دولية ومن ناحية أخرى إذا كانت المهمة الرئيسية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة قد وكلت إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الإنسان التابعة له فإن كافة أجهزة المنظمة تحوز بشكل أو بآخر

اختصاصات في هذا الصدد وهذه الأجهزة تباشر اختصاصاتها تلك إما بنفسها أو عن طريق آليات فرعية تابعة لها سواء أُنشئت تلك التي ورد النص عليها في الميثاق ذاته أم التي تقوم بإنشائها كلما كان لذلك مقتضى.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك كثيراً من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان تم اعتمادها داخل الأمم المتحدة وهذه الاتفاقيات أنشأت أجهزة للرقابة على ما تضمنته من التزامات تعهدت بها الدول الأطراف فيها ويقوم كل جهاز من هذه الأجهزة بدوره الذي خولته إياه الاتفاقية التي أنشئت في إطارها.

وعليه سوف نتعرض بشكل موجز لدور كلاً من الجمعية العام ومجلس الأمن في تطور القانون الدولي الانساني.

المطلب الأول

دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني

الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الذي يضم جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويكون لكل دولة عضو صوت واحد وهي تختص بمناقشة كافة الموضوعات التي تدخل في نطاق الأمم المتحدة وأن كانت لا تملك سلطة إصدار قرارات ملزمة^(١).

وطبقاً للمادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة تختص الجمعية العامة بإجراء الدراسات وتقديم التوصيات بهدف المساعدة على أعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللغة أو الدين أو الجنس.

كما أنها تختص بمناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات أو وظائف أى جهاز من الأجهزة المنصوص عليها فيه ولها في هذا الصدد تقديم التوصيات إلى أى من هذه الأجهزة فيما عدا ما يكون موضع بحث في مجلس الأمن، مما يدخل ضمن اختصاصه من نزاعات تمس السلم والأمن الدوليين.

وأغلب الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان التي تناقشها الجمعية العامة مستمدة من تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن القرارات السابقة للجمعية وكذا مما تقترحه الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة وما يقترحه الأعضاء أو الأمين العام من موضوعات يقتضى الأمر عرضها على الجمعية العامة في دورات اجتماعها. كما أن الجمعية العامة تنظر بصفة دورية في التقارير التي ترفع إليها من أجهزة الرقابة على تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان المبرمة في إطار الأمم المتحدة.

وتحيل الجمعية العامة معظم المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان إلى لجناتها الثلاثة التي تختص بالمسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية ومع ذلك تنظر الجمعية في بعض هذه الموضوعات وإحالتها إلى أية لجنة تابعة لها وأحياناً تحيل الجمعية العامة بعض هذه المسائل إلى اللجنة السادسة المختصة بالمسائل ذات الطابع القانوني.

(١) د/ عبد المعز عبد الغفار نجم - التنظيم الدولي - الأمم المتحدة وفروعها - حقوق أسبوط - طبعة ٢٠٠٢،

إلى جانب ذلك فإن الجمعية العامة تقوم أحياناً بإنشاء أجهزة فرعية تابعة لها بقصد العناية بأنواع محددة من حقوق الإنسان أو لبحث أوضاع حقوق الإنسان في بلدان محددة ومن هذه الأجهزة اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار واللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأرض المحتلة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

المطلب الثاني

دور مجلس الأمن الدولي في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني

من المسلم به أن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين ولذلك عهد الميثاق إلى المجلس بتحديد الحالات التي تشكل إخلالاً بالسلم أو تهديداً له أو ما يعد عملاً من أعمال العدوان وفوضه في تقديم التوصيات أو تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. والمجلس وهو بصدد ممارسته لاختصاصاته هذه يقوم بالتصديق لبعض مسائل حقوق الإنسان فعلى سبيل تمكن المجلس من إصدار عدد من القرارات ضد جنوب أفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري التي انتهجتها ضد سكان البلاد من السود ففي سنة ١٩٦٥ ناشد المجلس جميع الدول الأعضاء الامتناع عن تزويد جنوب أفريقيا بالأسلحة والمعدات العسكرية وأن تقطع علاقاتها الاقتصادية معها وأن تفرض حظراً على إنتاجها من النفط والمشتقات البترولية وفي سنة ١٩٦٦ قام المجلس للمرة الأولى بموجب الفصل السابع بفرض عقوبات على جنوب أفريقيا وحظر بعض الصادرات والواردات منها وإليها وفي سنة ١٩٦٨ وسع المجلس دائرة العقوبات بحيث شملت حظراً على كافة الصادرات والواردات عدا الإمدادات الخاصة بالنواحي الطبية والتعليمية وفي عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ أكد المجلس أن الوضع في جنوب أفريقيا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وبالتالي توسع في العقوبات المفروضة على جنوب أفريقيا^(١).

وبخصوص التطهير العرقي في البوسنة أعلن المجلس في قراره رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٩٢ استيائه من عمليات تغيير التكوين للسكان في البوسنة ودعا إلى مراعاة حقوق الأقليات وفي قراره رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٩٢ أعلن المجلس أنه يدين أعمال القسوة المرتكبة ضد المدنيين وبخاصة الأعمال المرتكبة لأسباب عرقية وجاء ذلك في قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٧ (أن ممارسة أية عملية تطهير عرقي أمر غير قانوني وغير مقبول وأن من يرتكبون هذه الأعمال أو يأمرؤن بارتكابها سيتحملون بصفة شخصية المسؤولية عن ذلك)

(١) مطبوعات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، نيويورك ١٩٧٨، ص ٨٠-٨١.

وفي السنوات الأخيرة بات المجلس يتبنى مفهوماً واسعاً جداً للأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين وهذا المفهوم الجديد يتجاوز المفهوم الذي كان سائداً من قبل^(١).

فاستناداً إلى سلطته التقديرية الواسعة المستمدة من المادة ٣٩ من الميثاق، قام المجلس بإعادة تحديد العوامل التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين بحيث لم تعد تلك العوامل مقتصرة على المنازعات بين الدول وأعمال القتال الواسعة النطاق داخل حدود الدول بل أصبح تهديداً للسلم يشمل قمع الأقليات.

الخلاصة في ذلك أن مجلس الأمن في إصداره للقرارات الخاصة بتطبيق اتفاقيات جنيف يكيل بمعاييرين ويضع الدول الكبرى في الحسبان حين نجد أنه تقاعس عن حملة الإبادة الجماعية التي قام بها الجيش الروسي عام ١٩٩٩ ضد الشيشان وعلى العكس أصدر القرارات التي تسمح للدول التدخل في كردستان العراق.

مما سبق يتضح لنا أن الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الأم دعمت القانون الدولي الإنساني بعدد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن سواء بمناسبة نزاعات مسلحة قائمة أو تحسباً لمستقبل وقوع نزاعات مسلحة.

ومن اتفاقيات الأمم المتحدة الهامة في هذا الشأن ما يلي:

١- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي أقرتها الجمعية العامة عام ١٩٤٨: حيث أكدت هذه الاتفاقية أن الإبادة الجماعية تعتبر عملاً إجرامياً في زمن السلم كما في زمن الحرب ووصفت الجريمة ذاتها في المادة التالية كما يلي^(٢):

- قتل أفراد الجماعة.

- تسبب أضرار جسدية أو عقلية خطيرة لأفراد الجماعة.

(١) د/ ياسين الشيباني، مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول، رساله دكتوراة - كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٩٧، ص ٢٣٠.

(٢) د/ أبو الخير أحمد عطيه - المحكمة الجنائية الدولية الدائمة - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٩ ص ١٥١.

- التعرض عمداً لظروف حياتية من شأنها أن تدمر وتحطم حياة الجماعة كلها أو جزء منها.

- فرض أنظمة تستهدف منع التناسل داخل الجماعة.

- نقل أطفال إلى جماعة أخرى بالاكراه.

٢- حظر استعمال الأسلحة النووية:

في نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت شعوب العالم نفسها في مواجهة سلاح أشد رعباً بعد أن اكتشفت الطاقة النووية لقد نوقش موضوع خطر هذا السلاح نقاشاً هامياً. فلم يحظر هذا الاستخدام بصراحة في اتفاقيات القانون الإنساني وذلك لأن هذه الاتفاقيات سابقة عليه.

ولم يمكن حتى الآن إخضاعه لقواعد بمقتضى معاهدة عامة إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حرمتها في قرار لها ١٩٦١ تحريماً قطعياً باعتباره خرقاً لمبادئ ميثاقها وللمبادئ الانسانية^(١).

٣- حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء:

تم في عام ١٩٦٣م التوقيع على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء وبالرغم أن المعاهدة لم تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة فقد أقرتها الجمعية العامة.

ويعلم الأطراف أنهم ينشدون تحقيق وقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد وأنهم عازمون على وضع نهاية لتلويث البيئة بالمواد المشعة.

٤- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات المرفقة بها:

اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الحظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود في جنيف الصكوك التالية في ١٠ تشرين الأول ١٩٨٠^(٢).

(١) جان يكتيه - القانون الدولي الإنساني - المرجع السابق ص ٥٩.

(٢) د/ عبد الكريم علوان خضير - الوسيط في القانون - القاهرة ٢٠٠٠، ٢٠٠١ - دار النهضة العربية ص

١- اتفاقية حظر استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

٢- بروتوكول بشأن الشظايا التي يمكن الكشف عنها.

٣- بروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة.

٤- بروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى.

٥- الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية: لقد أوصت الجمعية العامة الدول التي لم تنضم بعد إلى بروتوكول ١٩٢٥ الخاص بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية بأن تنضم إليه.

لقد دخلت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتوكسينية ١٩٧٥ ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية ١٩٧٥ عقدت أربعة مؤتمرات استعراضية في (١٩٨٠، ١٩٨٦، ١٩٩١، ١٩٩٦) وكذلك عقد مؤتمر خاص في عام ١٩٩٤ وتناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا بصورة منتظمة المسائل المتصلة بالاتفاقية^(١).

وكما أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتميرها المؤرخة في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٩٣ والمسماة باختصار اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعكس اتفاقيتا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية الوعى والحرص من قبل دول العالم إلى تعزيز مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنسانى التي تحظر استخدام أسلحة معينة باتخاذ تدابير إضافية لضمان تحريم استحداث أو إنتاج أو تخزين هذه الأسلحة.

٦- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانى: أعتمدت الجمعية العامة هذه الاتفاقية وبدأ نفاذها في ١١ تشرين الثانى ١٩٧٠ وتنص المادة الأولى من الاتفاقية على ما يلى:

(١) قانونين رومانوف - البعد الإنسانى لاتفاقية الأسلحة السامة - المجلة الدولية للصليب الأحمر السنة العاشرة - العدد ٥٥ - ١٩٩٧ ص ٢٩٣.

لا يسرى أي تقادم على الجرائم التالية بصرف النظر عن وقت ارتكابها:-

- جرائم الحرب الوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج العسكرية الدولية عام ١٩٤٥ وكذلك الجرائم الخطيرة المعقدة في اتفاقيه جنيف المعقوده في ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب.

- الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم الوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج العسكرية الدولية الصادرة في ١٩٤٥ والاعتداء المسلح أو الاحتلال أو الأفعال المنافية للإنسانية والناجمة عن سياسة الفصل العنصري وجريمة إبادة الأجناس الوارد تعريفها في إتفاقيه ١٩٤٨ بشأن منع جريمة إبادة الأجناس وقمعها حتى لو كانت الأفعال المذكورة لا تشكل إخلالا بالقانون الداخلي للبلد الذي ارتكبت فيه^(١).

٧- المناضلون في سبيل الحرية:

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٣ الوضع القانوني للمقاتلين الذين يناضلون ضد الأنظمة الاستعمارية والعنصرية من أجل إعمال حق تقرير المصير والمبادئ المتفق عليها هي:

- أن هذا النوع من النضال هو نضال مشروع يتفق كل الاتفاق مع مبادئ القانون الدولي.
- أن انتهاك الوضع القانوني للمقاتلين تترتب عليه مسئولية تامة وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

٨- حماية النساء والأطفال:

أصدرت الجمعية العامة في ١٩٧٤ الإعلان المتعلق بحماية النساء والأطفال أثناء حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة وينص الإعلان على أن جميع الأعمال التي يرتكبها المقاتلون أثناء العمليات العسكرية أو في الأقاليم المحتلة والتي تؤلف أشكالاً من أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والأطفال بما في ذلك الحبس والتعذيب

(١) د/ عبد الكريم علوان خضير - الوسيط في القانون - المرجع السابق - ص ٢٤٩.

وإطلاق الرصاص والاعتقال بالجملة والعقاب الجماعي وتدمير المساكن والطرْد قسراً،
تعتبر أعمال إجرامية.

٩- الوضع الخاص للصحفيين وحمايتهم:

حيث تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين وضع الصحفيين ودعت في قرارها بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢ الأمين العام للأمم المتحدة إلى عرضه على المؤتمر الدبلوماسي المرتقب في جنيف فقد عولجت هذه النقطة في المادة ٧٩ من البروتوكول الأول الذي اعتمدته المؤتمر عام ١٩٧٧.

١٠- المرتزقة:

في مناسبات عديدة ابتداء من الستينات فصاعداً أدينت ممارسة استخدام المرتزقة ضد حركات التحرير الوطنية أو لغرض الإطاحة بالحكومات بوصفها عملاً إجرامياً وذلك من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان وفي الأمم المتحدة كلف السيناتور (البيرو) بمتابعة موضوع المرتزقة باعتبار أن استخدامهم يمثل وسيلة تخرق حقوق الإنسان وتحول دون ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأعد بعض التقارير بهذا الشأن وأفضت التوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة إلى صياغة "الاتفاقية الدولية ضد انتداب واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة بتاريخ ١٩٨٩" ومن الواضح أن الأعمال التحضيرية للبروتوكول الأول وأحكام المادة ٤٧ بالخصوص كان لهما أثر بين في الاتفاقية الأفريقية واتفاقية الأمم المتحدة حول المرتزقة ومن هنا نرى أهمية بيان محتوى البروتوكول في هذا المجال^(١).

(١) د/ عامر الزمالي - مدخل إلى القانون الدولي الانساني - منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر -

١٩٩٧ - تونس - ص ٥٩.

المطلب الثالث

طرق ووسائل معالجة انتهاكات مبادئ القانون الدولي الإنساني من هيئة الأمم المتحدة

فيما يخص آليات الأمم المتحدة لتنفيذ الالتزامات النابعة من العهود والمواثيق الدولية فلا بد أن نشير إلى أن الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من وضع آليات فاعلة ونشطة لإلزام الدول بتنفيذ تعهداتها بموجب المواثيق الدولية أسوة بالعقوبات التي تفرضها القوانين المحلية على المواطنين الذين ينتهكون القانون.

فمن المعروف أن الإجراءات العقابية التي يجوز للأمم المتحدة أن تفرضها هي فقط تلك الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والخاصة باستعمال القوة في حالات العدوان المسلح وخرق الأمن والسلام الدوليين وذلك بموجب قرار صادر من مجلس الأمن لا تعترض عليه أي من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن^(١).

وحتى في حالات انتهاكات حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الإنساني التي يمكن أن ترقى إلى تهديد السلام والأمن الدوليين قد يعجز مجلس الأمن بسبب استعمال حق النقض من اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السلام والأمن الدوليين حتى وإن تعلق الأمر بتنفيذ قرارات مجلس الأمن نفسه كما يتضح من إخفاق المجلس في اتخاذ القرارات اللازمة في مواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية على الرغم من قرارى المجلس رقمى ٢٤٢، ٣٣٨ الخاصين بالأرض المحتلة والقرار رقم ٤٢٥ الخاص بالانسحاب من الجنوب اللبناني وكذلك القرار رقم ٤٧٩ الخاص بالانسحاب من الجولان السورية.

فالمشاكل الدولية لا تحلها الأمم المتحدة بمعايير موضوعية وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي وإنما يتوقف حل هذه المشاكل حسب ما تقررره الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية فنلاحظ عدم تطبيق قواعد الشرعية الدولية في النزاع العربى الإسرائيلى بالطريقة ذاتها التي طبقت في أزمة الخليج لذلك تتسم قرارات المنظمة الدولية في بعض الأحيان بالانتقائية وازدواجية المعايير في تناول أوضاع حقوق الإنسان أو حق تقرير المصير للشعوب في هذا البلد أو ذاك.

(١) د/ عبد السلام صالح عرفه - دور الأمم المتحدة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني - طبعه ٢٠٠٠، ٢٠٠١، دار النهضة العربية، ص ٤٨٦.

إن مبادئ وقواعد القانون الإنسانى من دون تنفيذ والتقييد بأحكامه يصبح مجرد نظريات مثالية مما يتعين على كافة دول العالم بالمساهمة في تعزيز وإنماء تطبيق قواعد القانون الإنسانى.

فعندما تنتهك قواعد القانون الإنسانى تقع المسؤولية على عاتق المجتمع الدولى ممثلة في هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها.

لقد أدت تجربة الحرب العالمية الثانية لتقييد الجوء إلى الحرب بالنصوص التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وقد اشتملت المادة الثانية من الميثاق على البنود الرئيسية التالية:-

- البند الأول: على جميع الدول الأعضاء تسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلام الدولى والأمن والعدالة للخطر.

- البند الثانى: على جميع الدول الأعضاء الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد أو استخدام القوة ضد الكيان الإقليمى أو الاستقلال السياسى لأيه دولة أو بأية طريقة أخرى تتعارض مع غايات الأمم المتحدة.

تشمل الآلية الدولية الموحية لحماية قواعد القانون الدولى الإنسانى الأجهزة الرئيسية والفرعية لهيئة الأمم المتحدة ومن ضمنها الجمعية العامة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الأمن الدولى، ومحكمة العدل الدولية.

من الضمانات التي يقرها القانون الدولى الإنسانى لتنفيذ وتطبيق أحكامه ما نص عليه من تعويضات وعقوبات جنائية في حالة انتهاك قواعده وقد نص على الأعمال التي تعد بمثابة انتهاكات جسيمة لقواعده والتي تشكل جرائم حرب.

بالرغم من أن هيئة الأمم المتحدة تمكنت من التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان وقت المنازعات المسلحة مستخدمة أساليب متنوعة للتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان إلا أنها لم تتجح حتى الآن في إيجاد آلية مناسبة بسبب خرق الدول لمبادئ وقواعد القانون الإنسانى وكذلك نقول أن دور هيئة الأمم المتحدة له أثره في كشف صنيعه وممارسات الدول وإخراجها سياسياً وأخلاقياً أمام الرأى العالمى.

وقد حققت هيئة الأمم المتحدة نجاحات كثيرة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي وكفالة الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وإزالة أسباب التوتر بين الشعوب. إلا أنه من خلال مواجهة الأمم المتحدة لكثير من الأزمات والمشاكل الدولية يتبين أن هذه المواجهات لم تكن كلها حيادية وأن بعضها تحركها مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وخير مثال على ذلك تعامل الأمم المتحدة بخصوص أزمة الخليج على خلاف التعامل مع حل المشكلة الفلسطينية^(١).

(١) د/ محمد فهاد الشلاله - المرجع السابق - ص ٥٩.

الفصل الثالث

دور الهيئات القضائية في ترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني

بعد أن تحدثنا في الفصل السابق عن الآليات الدولية في جانبها المؤسسي ورأينا أنها كيف كانت تصدر عن قرارات وليس أحكام وأن هذه القرارات لها طبيعة الأحكام القضائية من حيث وجوب احترامها وتنفيذها فإذا قدمت شكوى من فرد أو مجموعة من الأفراد أو منظمة غير حكومية مثلاً فهنا تقوم اللجنة التي قدمت الشكوى أمامها بفحص تلك الشكوى وتقرير مدى استحقاقها للقبول أو تقوم برفضها وهذا القرار الصادر من اللجنة يأخذ قوة الحكم القضائي من الناحية الموضوعية ومما يؤكد هذه الوجهة من النظر نجد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت ذلك⁽¹⁾.

ومن هنا نجد أن قرار تلك اللجان كآليات من حيث تقدير مقبولية الشكاوى أو رفضها يكون قراراً ذا حجية وهو مثل ما يحدث على المستوى الوطني كقرارات مجالس التأديب رغم أنها جهات إدارية إلا أنها تصدر قرارات هذه القرارات من الناحية الموضوعية تعد أحكاماً لذا وبعد أن تناولنا بالبحث هذه الآليات - يجدر بنا وبعد أن تم إنشاء آلية قضائية أنشئت خصيصاً في سبيل تطوير أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأصبحت من أجهزة الأمم المتحدة وعرفت بالمحكمة الدولية/ محكمة العدل الدولية وأنشئت حديثاً كذلك آلية قضائية أخرى يكون من شأنها حماية النظام الأساسي لاتفاقيات جنيف ومراقبة تنفيذ القانون الدولي الإنساني وكياناته.

وسنتناول هذا الفصل في مبحث واحد يوضح دور محكمة العدل الدولية في ترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني وكذلك المحكمة الجنائية الدولية كلاً في مطلب مستقل على النحو التالي:

المطلب الأول: دور محكمة العدل الدولية في ترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني.

المطلب الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية في ترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني.

(1) Doc.E/ CN, 41070, pp. 7.33 and 50-53 unitednations in the field of human rights N4. Un 1980 docest/HR/2/Rev. 1. P 272.

المطلب الأول

دور محكمة العدل الدولية في ترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة وهي تعمل وفقاً لنظامها الأساسي الذي هو جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة^(١).

وتمارس محكمة العدل الدولية نوعين من الاختصاص الأول قضائي وتختص بمقتضاه بالنظر في الدعاوى التي ترفع أمامها وللدول فقط رفع مثل هذه الدعاوى^(٢).

أما الاختصاص الثاني فهو إفتائي وبمقتضاه يجوز لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب من المحكمة الفتوى في أية مسألة قانونية وأيضاً لسائر فروع المنظمة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت أن تطلب من المحكمة الفتوى فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها^(٣). وقد صرحت الجمعية العامة لجميع الوكالات المتخصصة باستثناء اتحاد البريد العالمي بطلب الفتوى من المحكمة^(٤).

وتنص المادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة على أن ولاية المحكمة تشمل جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة أو في الاتفاقيات والمعاهدات المعمول بها ومن هنا فلا يوجد أي عائق قانوني أمام إمكانه عرض منازعات خاصة بحقوق الإنسان أمام المحكمة بل من الناحية الواقعية تطرقت المحكمة إلى العديد من المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني سواء في أحكامها أو آرائها الاستشارية ومن أمثلتها التمييز العنصري وجريمة إبادة الجنس

(١) المادة (٩٢) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) المادة (١/٣٤) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

(٣) المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٤) د/ منى محمود مصطفى - التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والممارسة - المركز العربي للبحث والنشر

- ١٩٨١ - ١٩٨٢، ص ٢٤١-٢٤٢.

والحق في تقرير المصير وحماية الحق في الحياة وقد عالجت المحكمة هذه المسائل إما بصفة عامة أو بخصوص حق أو مجموعته من الحقوق بعينها^(١).

ومن الجدير بالذكر أن معظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي أبرمت في إطار الأمم المتحدة تتضمن أحكام يجوز بمقتضاها أن يحال إلى المحكمة الدولية (محكمة العدل الدولية) أى نزاع يحدث بين الأطراف ويتعلق بتفسير المعاهدة أو تطبيقها ويتم إحاله الأمر لمحكمة بناء على طلب أى من أطراف النزاع^(٢).

ونتعرض لبحث دور محكمة العدل الدولية بصدد القانون الدولي الإنساني على عدة أفرع على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف ونشأة وتطور محكمة العدل الدولية.

الفرع الثاني: تشكيل محكمة العدل الدولية.

الفرع الثالث: اختصاص محكمة العدل الدولية.

الفرع الرابع: دور محكمة العدل الدولية في ترسيخ القانون الدولي الإنساني.

(١) د/ أحمد أبو الوفا - حماية حقوق الإنسان بواسطة المحاكم الدولية - المجلة المصرية للقانون الدولي - العدد ٥٢ - ١٩٩٦ - ص ٥٩ - ٧٠.

(٢) د/ عبد الرحيم محمد الكاشف - الرقابة الدولية على تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - ٢٠٠٣ - جامعة عين شمس - ص ٤٨.

الفرع الأول

تعريف ونشأة محكمة العدل الدولية

عرفت المادة (٩٢) من ميثاق الأمم المتحدة بأن محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وأضافت أنها تقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق.

وقد بدأ سريان النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقد ارتبطت نشأة هذه المحكمة كجهاز قضائي دولي دائم بقيام عصبة الأمم في سنة ١٩١٩ ويرجع إنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولي إلى اقتناع المجتمع الدولي بضرورة حل المنازعات بالوسائل السلمية وذلك بعرضها على هيئة قضائية دولية دائمة تتولى الحكم في المنازعات وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي وبطبيعة الحال استمر اقتناع الدول أثناء الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة بضرورة إنشاء فرع قضائي جديد تحت اسم محكمة العدل الدولية يعمل وفق قواعد وأهداف النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وتقرر إلحاق النظام الأساسي بميثاق الأمم المتحدة كجزء لا يتجزأ^(١).

فأصبح كل أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية طبقاً للفقرة الأولى من المادة/ ٩٣ من الميثاق ومع ذلك فليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقيات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل^(٢).

ومن البديهي بأن محكمة العدل الدولية هي الآلية القضائية الرئيسية بالأمم المتحدة (م ٩٢ من الميثاق) ومن الثابت أن الأفراد لا يمكنهم اللجوء إلى المحكمة لعرض

(١) تتميز محكمة العدل الدولية عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي بأنها فرع من الفروع الرئيسية للأمم المتحدة بينما لم تكن الأخيرة فرعاً من فروع العصبة وبينما كان النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي مستقلاً عن عهد العصبة أصبح النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) د/ منى محمود مصطفى - المنظمات الدولية الحكومية العالمية والنظام الدولي الجديد - دار النهضة العربية - ١٩٩٤ - ص ٢٨٤.

انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة عليهم إذا أن من المعلوم أن المادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة تنص على أن:

للدول وحدها حق التقاضي امام المحكمة

ويقتصر هذا الحق على ثلاث فئات من الدول^(١):

- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فقد نصت المادة ٩٣ من ميثاق الأمم المتحدة على أن "يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتها أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية".

- الدول التي تنضم للنظام الأساسي للمحكمة من غير أعضاء الأمم المتحدة وذلك وفقاً للشروط التي تحددها الجمعية العامة وبناء على توصية من مجلس الأمن.

- الدول التي ترغب في التقاضي أمام المحكمة دون أن تكون عضواً في الأمم المتحدة أو عضواً للنظام الأساسي وذلك بناء على الشروط التي يحددها مجلس الأمن (م ٣٥-٢) من النظام الأساسي للمحكمة.

(١) د/ عبد العزيز مخيمر - قانون المنظمات الدولية (النظرية العامة) عام ٢٠٠٠، ص ٣٦١.

الفرع الثاني

تشكيل محكمة العدل الدولية

وضع الميثاق نظاماً دقيقاً لاختيار القضاة الذين تتألف منهم محكمة العدل الدولية وقد كفل هذا النظام من جهة حسن اختيار القضاة وكفل من ناحية أخرى حصاناتهم واستقلالهم وبعدهم عن التأثير بأية اعتبارات سياسية أو مادية.

فقد نصت المادة الثانية من النظام الأساسي للمحكمة على أن تتكون هيئة المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من الأشخاص ذوي الصفات الخلقية القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي وكل هذا بغض النظر عن جنسياتهم.

وتتكون محكمة العدل الدولية طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثالثة من النظام الأساسي للمحكمة من ١٥ قاضياً ولا يجوز أن يكون بها أكثر من عضو واحد من رعايا دول بعينها ويتم تعيين القضاة بالانتخاب إذ تنتخبهم كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في نفس الوقت كل منهما باستقلال عن الآخر^(١).

ويراعى في انتخابهم اعتبارات شخصية وأخرى وظيفية فمن الناحية الشخصية يتم اختيار القضاة من بين ذوي الصفات الخلقية العالمية الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القضائية ومن الناحية الوظيفية يختار القضاة عادة من شاغلي هذه المناصب الرفيعة أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي وذلك بغض النظر عن جنسياتهم.

وقد أوضح النظام الأساسي للمحكمة في المواد من الرابعة حتى الثانية عشر الإجراءات التي تتبع لانتخاب قضاتها فنصت المادة ٢/٤ منه على أن يتم انتخابهم من قائمة حاوية لأسماء الأشخاص الذين رشحتهم الشعب الأهلية في محكمة التحكيم الدائمة وتتألف هذه الشعب من مجموعة من خبراء القانون الدولي الذين يتم تعيينهم من جانب حكومات الدول التي يتبعونها بجنسيتهم أما بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الممثلين في محكمة التحكيم الدائمة فتتولى تسميه المرشحين شعب أهلية تعينها حكومات لهذا الغرض وفقاً لنفس الشروط الموضوعية لأعضاء محكمة التحكيم الدائمة في المادة

(١) المادة (٨) من نظام محكمة العدل الدولية.

٤٤ من اتفاقية لاهاي المعقودة في عام ١٩٠٧ في شأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية (م ٢/٤ من نظام محكمة العدل الدولية).

ولا يجوز لأية شعبة أن تسمى أكثر من أربعة أشخاص ترشحهم لتولى منصب القضاء في المحكمة ولا يجوز أن يكون من بينهم أكثر من اثنين من جنسيتها كما لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يتجاوز عدد مرشحي شعبة ما ضعف عدد المناصب المراد شغلها.

والى جانب الاعتبارات الشخصية والوظيفية التي تؤخذ في الاعتبار عند انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية يراعى تمثيلهم للمدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم ويكفل هذا الشرط تمثيلاً سياسياً وقانونياً عادلاً لمختلف دول العالم وهو ما يتفق وما قرره المادة ٣٨ من النظام الأساسى من اعتبار مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة مصدراً أصلياً من مصادر القانون الدولي التي تقوم المحكمة بتطبيقها.

ويجيز النظام الأساسى للمحكمة في المادة ١/٣١ للقضاة من جنسية أحد أطراف الدعوى أن يجلسوا في قضيتهم المعروضة على المحكمة فإذا كان في هيئة المحكمة قاض من جنسية أحد أطراف الدعوى جاز لكل من أطرافها الآخرين أن يختار قاضياً آخر للقضاء ويسمى هذا القاضى الآخر بالقاضى المؤقت أو القاضى المعين لمهمة خاصة.

● النظام القانونى لقضاة المحكمة: (١)

يتم انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية لمدة تسع سنوات ضماناً لاستقرارهم ويجوز إعادة انتخابهم ولا يتم تغيير قضاة المحكمة دفعة واحدة وإنما تقضى بأن ولاية خمسة من القضاة الذين وقع عليهم الاختيار في أول انتخاب للمحكمة يجب أن تنتهى بمضى ثلاث سنوات وولاية خمسة آخرين بعد ست سنوات ونص الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أن يتم ذلك بقرعة يجريها الأمين العام بمجرد الانتهاء من أول انتخاب ويتم شغل المناصب التي تخلو بنفس الطريقة الموضوعية لأول انتخاب.

وينتخب القضاة من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات وقد جرى العمل على شغل هذين المنصبين بالتناوب والأصل أن تتعقد المحكمة بكامل هيئتها باستثناء

(١) النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية.

حالات خاصة يحددها نظامها الأساسى ويكون تشكيل المحكمة صحيحاً بحضور تسعة قضاة.

ويتمتع قضاة المحكمة بالاستقلال الكامل في أدائهم لوظائفهم فلا يتلقون أوامر أو تعليمات من أية حكومة أو جهة دولية وإمعاناً في حماية استقلالهم يتقاضى القضاة مرتبات عالية كما يتمتعون بحصانات وامتيازات المبعوثين الدبلوماسيين وليست هناك سن معينة لاحتلتهم للمعاش بل وهم غير قابلين للرد كما لا يجوز عزل أحدهم ما لم يكن ذلك بإجماع أصوات القضاة الآخرين في المحكمة.

الفرع الثالث

اختصاصات محكمة العدل الدولية

تمارس محكمة العدل الدولية نوعين من الاختصاصات اختصاص قضائي عن طريق النظر في الدعاوى التي ترفع أمامها واختصاص إفتائي عن طريق إبداء الرأى في الأمور التي تعرض عليها.

أولاً: الاختصاص القضائي^(١):

تختص محكمة العدل الدولية بنظر الدعاوى التي ترفع إليها كقاعده عامه فهو إذاً اختصاص اختياري ويقوم على الرضا باللجوء إليها ويترتب على ذلك أنه يجب للرفع أمام المحكمة موافقة أطراف النزاع على إحالة النزاع للفصل فيه بواسطة المحكمة ويقوم أطراف النزاع بإخطار مسجل المحكمة بهذا الإتفاق.

وأساس ذلك ان القضاء العالى يستند إلى إداره الدول ذات السيادة فلا يمكن إجبار الدولة على اللجوء إلى المحكمة رغماً عنها وبناء على ما تقدم يمكن إجمال القول بأن محكمة العدل تختص بنظر النزاع في الأحوال الآتية:

أ- حالة حدوث نزاع بين جميع الأطراف المتنازعة على إحالة نزاع معين إلى المحكمة فطبقاً لنص المادة (١/٣٦) من النظام الأساسى للمحكمة تشمل ولاية المحكمة القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون.

ب- حالة وجود اتفاقيات جماعية أو ثنائية تقرر ولاية المحكمة الاجبارية بشأن المنازعات المتعلقة بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقيات.

ج- حالة إعلان قبول الاختصاص الالزامى للمحكوم وهو إعلان تلتزم الدولة بمقتضاه قبول الولايه الاجباريه^(٢) للمحكمة في المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل نفس الالتزام فالمادة (٢/٣٦) تنص على أن "للدول الأطراف في النظام الأساسى أن تصرح في أى وقت بأنها بمقتضى تصريحها هذا ودون حاجة إلى

(١) د/صلاح الدين عامر - قانون التنظيم الدولي - مطبعة جامعة القاهرة - طبعه ٢٠٠١ - ص ٣٩٤.

(٢) د/محمد سامى عبد الحميد - التنظيم الدولي - منشأة المعارف بالاسكندرية - طبعه ٢٠٠٠ ص ٢١٣

هامش ٢٧.

اتفاق خاص تقر المحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه متى كانت هذه النزاعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية:-

- تفسير معاهدة دولية.
- أية مسألة من مسائل القانون الدولي.
- وجود أية واقعة إذا أثبتت أنها تشكل انتهاكاً للالتزام الدولي.
- طبيعته أو مدى التعويض الواجب لإنتهاك التزام الدولي.

ثانياً: الاختصاص الافتائي للمحكمة:

تباشر محكمة العدل الدولية إلى جانب وظيفتها الأساسية وهي الوظيفة القضائية مهمة أخرى افتائية أو استشارية تتعلق بإبداء الرأي القانوني في المسائل التي يطلب فيها ذلك.

فالمحكمة من حقها أن تصدر رأياً استشارياً في أية مسألة قانونية تعرضها عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن وسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها أن تطلب هذا الرأي بشرط أن تأذن لها الجمعية العامة وبناء على ذلك ليس للدول أو الهيئات أو الخاصة أو الأفراد أو المنظمات الدولية بخلاف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة طلب آراء استشارية من المحكمة.

ويتم عرض المسائل المطلوب إبداء الرأي في شأنها بطلب كتابي مرفقاً به المستندات التي تساعد في توضيحها وبنص النظام الأساسي على أن كل دولة طرفاً فيه تقدر المحكمة ورئيسها أنه يمكنها أن تقدم معلومات عن السؤال المطروح على المحكمة ويمكنها أن تقدم مذكرات مكتوبة أو بيانات شفوية خلال جلسة علنية تعقد لهذا الغرض.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل أن المحكمة تلتزم بإصدار آراء استشارية أم

٢٤

وحيث قد سبق القول بأن للمحكمة (محكمة العدل الدولية) الحرية في إبداء الآراء الاستشارية أو الامتناع عن ذلك ويعلق أستاذنا الدكتور/ عبد العزيز مخيمر^(١) بأن هذه الوظيفة لمحكمة العدل الدولية هي إحدى الوظائف الهامة التي يجب على المحكمة القيام للإجابة عن هذا التساؤل والاطلاع بها يعزز ذلك من وجهه نظر سيادته (د/ عبد العزيز مخيمر) بأن اسهام المحكمة في ذلك يؤدي إلى حل المنازعات الدولية وقد تمنع وتحويل دون قيامها والرأى عندنا بأن هذه الوظيفة الافتائية هامة للغاية حسماً لكل جدل قانوني أو فقهي وهذا ما لجأت إليه اسرائيل حالياً نحو المغالطة في أحقية فلسطين وإسهامها في استكمال الجدار العازل ولهذا فإن حصر هذه المسائل القانونية ستؤدي إلى اجهاض المشاكل التي قد تصل إلى شن الحروب بين الدول حيث أنها تطبق نصوص الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة^(٢) وهذا الاختصاص سوف نتحدث عنه في الفرع الرابع.

(١) د/ عبد العزيز مخيمر - المرجع السابق - ص ٢٢٩.

(٢) د/ عبد الرحيم محمد الكاشف - المرجع السابق - ص ٢٢٩-٢٣٠.

الفرع الرابع

القواعد القانونية التي تطبقها المحكمة بمصد القانون الدولي الإنساني

تفصل المحكمة في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لقواعد القانون الدولي التي حددتها المادة (١/٣٨) من النظام الأساسي للمحكمة وهي:

١- الاتفاقية الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدول المنتزعه.

٢- العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال (العرف الدولي).

٣- مبادئ القانون العام التي أقرتها الأمم المتحدة.

٤- أحكام ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الدول.

ويعتبر هذا المصدر الأخير مصدراً احتياطياً يجوز للمحكمة الرجوع إليه على سبيل الاستثناء لتحديد مضمون القاعدة القانونية إلا أنه يجوز للمحكمة بالتطبيق لنص المادة (٢/٣٨) من النظام الأساسي لها أن تفصل في القضية المثارة أمامها بتطبيق قواعد ومبادئ العدالة الدولية دون الالتزام بالقواعد سالفة الذكر بشرط اتفاق الأطراف المعنية على ذلك.

وتجدر الإشارة أيضاً أن مصادر قواعد الدول لا تنحصر فقط في المصادر الوارد ذكرها في المادة (٣٨) ^(١) من النظام الأساسي للمحكمة حيث أن هناك من الأعمال القانونية الصادرة بالإدارة المنفردة والأعمال القانونية الصادرة عن المنظمات والوكالات الدولية ورغم هذا التحديد السابق والوارد في هذه المادة إلا أنه يجوز للمحكمة الاستناد في أحكامها وآرائها الاستشارية إلى هذه المصادر ويتضمن العديد من أحكام المحكمة وآرائها الاستشارية الإشارة إلى قرارات المنظمات الدولية وما تحتويه من قواعد قانونية كذلك استندت المحكمة في قضية التجاره الذرية إلى الأعمال القانونية الصادرة بالادارة المنفردة.

(١) المزيد على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع الأتي:

<http://www.Law.north.western.Edu/depts/clinic/inv/issues.CFM?topic.number.7>

ومن أهم الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية في الاختصاص الاستشاري بصدد مشروعية الأسلحة النووية في ضوء الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٨ يوليو ١٩٩٦^(١) وعن تحليل هذا الرأي الاستشاري في النقاط الآتية:

أ- التأكيد المبدأى من قبل المحكمة الدولية على حق الدول النووية في التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها الفعلى حال اضطلاعها برخصة الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى.

ب- مبايعه المحكمة على الرغم من ذلك الخضوع المبدأى لاستخدام الأسلحة النووية حال الدفاع الشرعى لمبادئ القانون الدولى الإنسانى.

ج- تأكيد المحكمة على الرغم من ذلك على نسبة خضوع الأسلحة النووية لمبادئ القانون الدولى الانسانى.

د- الحجج المزعومة التى ساققتها محكمة العدل الدولية لأغراض تأكيد أطروحاتها فى شأن الطابع النسبى لانصراف القانون الدولى الانسانى فى مواجهة استخدام الأسلحة النووية.

وحيث أن القانون الدولى العام إنما ينصرف فى حقيقته إلى ضبط نظم السياسة الدولية من خلال نظم التحليل للصيقة به ذلك الوضع الذى صار فى ديمومة محكمة العدل الدولية إلى تأكيده لم تلبث هى أيضا هنا إلى تعزيزه بمناسبة رأيها الاستشارى الصادر فى قضية مشروعية استخدام الأسلحة النووية إبان النزاعات المسلحة إذاً وفقاً للمحكمة فإن التساؤل الذى أثارته الجمعية العامة ينصرف فى غير شك بحسبان مسألة قانونية وعلى الرغم من ان ذلك شأن سائر أوجه الحياة الدولية غير أن محكمتنا الدولية وقد صارت بادئ ذى بدء الى افتراض أن اختصاصها إنما سوف يصير بداءة إلى البحث فى مدى مشروعية إستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وفقاً للقانون الدولى^(٢).

(١) حكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٨ يوليو ١٩٩٦ - منشور للدكتور/ مفيد شهاب - دراسات فى القانون الدولى الانسانى: ص ٣٥١.

(٢) د/ احمد عصمت عبد المجيد - المجله المصرية للقانون الدولى - ١٩٧٠ ص ٢٨٣.
CF.international court of justice-justice reports, 1986. P. 10.

فواقع الأمر أن محكمة العدل الدولية وقد راعتها بادئ ذي بدء العناصر الأساسية لاستخدام الأسلحة النووية بل وسياسات الردع النووي التي تنتهجها الدول النووية الكبرى بصفة خاصة فقد صارت من ثم هنا إلى الالتفاف مراراً حول مبادئ القانون الدولي الانساني واجبة التطبيق أمامها ولأغراض الانحناء بادئ ذي بدء أمام مقتضيات تسييس المسألة القانونية المطروحة أمامها وهو الأمر الذي حققه لها ادعاؤها تارة بقيام نقص في القانون الدولي الإنساني حيث لم يدع به أحد من قبل (القضاء بعدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية لأغراض مواجهة عدوان بالأسلحة التقليدية بالتأسيس على مبدأي الضرورة والانسانية) وكفالتها تارة أخرى للمبدأ القانوني وعكسه بغية عدم مواجهة موقف الدول النووية الكبرى (حقوق الدول المحايدة وحقوق المدنية والأعيان المدنية بل والبيئة إيان النزاعات المسلحة النووية) بل وصيرورتها تارة ثالثة إلى ابتكار مفاهيم قانونية مستحدثة لم تتصرف هنا البتة إلا بحسبانها مفاهيم جبر مستهجنة (القواعد غير المسوغ مخالفتها) وانزواء القانون الدولي في مواجهة الحالات الاستثنائية التي يصير بمناسبتها وجود الدولة ذاته عرضة للخطر^(١).

وواقع الأمر أن الرضوخ لمقتضيات أعمال نظرية توازن القوى الذي انصرفت في ديمومة محكمة العدل الدولية إلى عدم الوقوع في براثنه ولو بمناسبة حكمها الأول في الاختصاص الصادر في قضيه لوكربي ذاتها آل إلى قضية مشروعية استخدام الأسلحة النووية إيان النزاعات المسلحة أن تكرسه على نحو ناضج وهو وضع كنا نأمل من ثم معه أن تصير محكمتنا الدولية إلى القضاء ولو بعدم اختصاصها.

ومن هذا الحكم نجد أن محكمة العدل الدولية دائماً وأبداً منوطة لحفظ استقرار الأمن الدولي لحماية وترسيخ قواعد القانون الدولي الانساني وهناك العديد من الأحكام

(١)

- International court of justic, reports 1996 legality of the thrat our use of nuclear weapons.
- P. Daillier. L'article 96. in lacharte des nations unies (commentaire article par article sous ladir. P. cotet A pellet paris economica-1985 pp. 124-255.
- د/ حازم عتلم - قانون النزاعات المسلحة الدولية - الكويت مؤسسة دار الكتب ١٩٩٤ ص ٩١.
- د/ أحمد عثمان - معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية - كتاب دراسات في القانون الدولي - المجلد الأول - الجمعية المصرية للقانون الدولي - ١٩٦٩ ص ١٢٥-١٥٢.

التي صدرت عن تلك المحكمة الأم لمنظمة الأمم المتحدة وظهر من أحكامها أنها تلعب دوراً كبيراً لتحقيق وترسيخ قواعد القانون الدولي الانساني وقد تعرضت محكمة العدل الدولي لكثير من القضايا التي تمس القانون الدولي الانساني^(١) الأمر الذي معه يمكن القول أن محكمتنا الدولية كان لها عظيم الفضل في المحافل الدولية في كشف الانتهاكات الدولية الدائمة والمستمرة لقواعد القانون الدولي العام وقواعد القانون الدولي الانساني.

(١) من هذه القضايا قضية برشلونة تراكشن عام ١٩٧٠ ص ٣٢ وقضية البعثة الدبلوماسية الأمريكية في طهران (١٩٧٩-ص ٢٠) وقضية الأنشطة العسكرية في نيكار جوا (١٩٨٦-ص ١٠٠) وقضية انطباق اتفاقية حظر إبادة الجنس البشري في يوغسلافيا السابقة ١٩٩٦ - فقره ٣١.

المطلب الثاني

دور المحكمة الجنائية الدولية

بداية يجب القول بأن التناول التفصيلي لهذه الخطوة الأخيرة القضائية التي خطاها المجتمع الدولي على طريق إيجاد آلية فعالة لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وهي الخطوة المتمثلة في إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ودخول هذا النظام حيز التنفيذ خلال فترة زمنية قصيرة حيث أنها لم تزد عن خمس سنوات منذ التصديق عليها وكذا تقييم مدى الاسهام المتوقع لهذه المحكمة في تعزيز وكفالة الحقوق المشار إليها واستكمالاً للصورة العامة لتطور النظام الجنائي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى وقتنا الراهن وسوف نركز في هذا البحث هذا على تناول بعض النقاط المتعلقة بهذه المحكمة ومن ثم فأننا سنتعرض للنقاط الآتية:

١- ماهية المحكمة الجنائية الدولية.

٢- هيكل المحكمة الجنائية الدولية وإدارتها ونشأتها.

٣- اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية.

٤- دور المحكمة الجنائية في الرقابة على القانون الدولي الإنساني.

الفرع الأول

ماهية المحكمة الجنائية الدولية

مع نهاية القرن العشرين تمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى صيغة مقبولة لنظام أساسي للمحكمة الجنائية الدولية تسهم إلى جانب التدابير والآليات الأخرى على المستويين الدولي والداخلي في تلبية متطلبات الأمن الجماعي الدولي بل والنظام الأمنى الدولي ككل وهي المتطلبات التي تهدف أساساً إلى تأمين الحياة البشرية ومكافحة الجريمة الدولية وكل ما يهدد الاستقرار في المجتمع الدولي ويعتبر نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ هو أكثر الخطوات تقدماً نحو بلورة التعاون الدولي من أجل منع ومكافحة الجرائم الدولية^(١).

وقد جرى التصديق على تلك المحكمة الجنائية الدولية من جانب ٦٠ دولة في ١١ أبريل عام ٢٠٠٢ ودخل حيز التنفيذ من الناحية القانونية في ١ يوليو عام ٢٠٠٢ ويعد ذلك خطوة مهمة وغير مسبقة على طريق ترسيخ دعائم نظام قانونى دائم وجديد للمسئولية الجنائية الدولية للأفراد عن إنتهاكاتهم لقواعد القانون الدولي الانسانى فعلى المستوى المؤسسى تتكون المحكمة الجنائية الدولية والتي تتخذ من لاهاى بهولاندا مقراً لها^(٢).

ونتعرض في هذا الفرع لملامح وسمات المحكمة الجنائية الدولية كل على حدة.

أ- المحكمة هيئة دائمة:

اختصت المحاكم الجنائية الدولية السابق انشاؤها بطابع المحكمة الخاصة لغرض معين والتي ينتهى وجودها بتحقيق الغرض من انشائها وذلك مثل محكمة نورمبرج ومحكمة طوكيو لمحاكمه مجرمى الحرب من رعايا دول الأعداء فقط خلال الحرب العالمية الثانية وغيرها من المحاكم التي أنشئت لغرض معين وانتهت بانتهاء هذا الغرض أما المحكمة الجنائية الدولية التي قرر نظام روما إنشاءها فإنها تتميز بكونها جهاز قضائى دولى دائم منتظم التشكيل ينعقد له الاختصاص فى أى وقت بعد بدء سريان نطاقه

(١) د/ ابراهيم محمد العنانى - المحكمة الجنائية الدولية - دار نصر للطباعة الحديثه - ٢٠٠٣ ص ١٧.

(٢) د/ نبيل مصطفى إبراهيم خليل - آليات الحماية الدولية لحقوق الانسان - رساله دكتوراه - جامعة

المنصوره - ٢٠٠٤ - ص ٢١١.

الأساسى وهي هيئة قضائية دائمة على غرار محكمة العدل الدولية التي هي جهاز رئيس من أجهزة الأمم المتحدة ويعد نظامها جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة^(١).

ب- المحكمة لها سلطة ممارسة اختصاصها على الاشخاص:

وذلك حسب ما قرره النظام الأساسى للمحكمة وينصرف مصطلح الأشخاص هنا إلى الاشخاص الطبيعية وهذا ما أوضحته المادة ١/٢٥ من النظام الأساسى لها.

ومن المتفق عليه في التشريعات الجنائية لمختلف الأنظمة القانونية الرئيسية أن الانسان وحده هو المسئول جنائياً ويختلف الانسان عن الشخص العضوى الذى يتعرف إلى مجموعة الاشخاص أو الاموال أو الاثنين معاً التي يجسدها جهاز أو أجهزة تعبر عن إراداتها الموحدة والمتمتعة بالشخصية القانونية في إطار النظام القانونى الذى تعمل تحت لوائه أو تتعامل معه وتعتبر الدولة نموذجاً للشخص المعنوى وتتعترف كافة النظم القانونية بما فيها النظام القانونى الدولى بالشخصية المعنوية بما يتبعه ذلك من اكتساب حقوق وتحمل التزامات ولا جدال كذلك في إقرار كافة الأنظمة القانونية للمسئولية القانونية المدنية للأشخاص المعنوية بشطريها التعاقدية والتقصيرية مباشرة كانت أم غير مباشرة إلا أن المسئولية الجنائية للشخص المعنوى قد أثارت الجدل بين الفقهاء داخلياً قبل إثارتها دولياً.

ج- للمحكمة سلطة ممارسة اختصاصها إزاء أشد الجرائم خطورة وموضع الاهتمام الدولى:

وقد حددت المادة الخامسة من هذا النظام الجرائم التى للمحكمة اختصاص النظر فيها وهي:

- ١- جريمة الإبادة الجماعية.
- ٢- الجرائم ضد الانسانية.
- ٣- جرائم الحرب.
- ٤- جرائم العدوان.
- ٥- جرائم الارهاب والتداول غير المشروع للمخدرات.

(١) د/ إبراهيم العنانى - المرجع السابق - ص ١٨.

د - المحكمة الجنائية الدولية مكمله للولايات القضائية الوطنية:

من مراجعة مختلف الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بتحديد الافعال التي تعتبر جرائم بمقتضى القانون الدولى يتضح أنها جميعها تتفق على ارساء مبدأ أساسى هو التزام الدول باتخاذ التدابير الكفيلة بإعمال ولايتها القضائية على تلك الجرائم على أساس اقليمى (مكان ارتكاب الجريمة) أو شخص (الدولة التي ينتمى إليها الجانى) أو لكون المجنى عليه منتمياً إلى الدولة بجنسيته أو برعويته أو لكون الضرر قد أصابها مباشرة ويعنى هذا إقرار النظام الدولى للولايات القضائية الجنائية الوطنية في شأن الجرائم موضع الاهتمام الدولى بالإضافة إلى أن القوانين الداخلية تعطى للمحكمة الوطنية اولوية مباشرة الولاية القضائية الجنائية بالنسبة للجرائم التي تحكمها تلك القوانين وذلك من منطلق سيادتها الوطنية وتماشيا مع مبدأ الاقليمية في الاختصاص الجنائى.

هـ - النظام الاساسى للمحكمة دستور عملها:

هذا ما عبرت عنه الجملة الاخيرة في نص المادة الاولى من النظام حين قررت: "ويخضع اختصاص المحكمة وأسلوب عملها لأحكام هذا النظام الأساسى".

النظام الأساسى للمحكمة هو الوثيقة المؤسسة لها التي اتفقت عليها وأقرتها الدول الأطراف وهي التي أعطت للمحكمة شهادته مولدها وحددت طبيعتها القانونية وكيفية تشكيلها واختصاصتها وإدارتها وإجراءاتها وحجية ما تصدره من أحكام ويعتبر النظام أيضاً هو القانون الاسمى للأطراف فيما يتصل بالمبادئ التي يتعين على الأطراف العمل وفقاً لها حتى تحقق المحكمة الغاية من وراء انشائها وهو وضع حد للثغرات التي تنتج فرص الاقلاات لمرتكبى الجرائم الخطيرة المهددة للسلم والأمن العالمى وضمان مثولهم أمام المحكمة لاجراء محاكمه فعالة من خلال تدابير قضائيه دوليه قوامها التعاون الدولى إلى جانب ما يتخذ من تدابير على الصعيد الوطنى^(١).

(١) د/ ابراهيم العنانى - المرجع السابق - ص ٢٧.

الفرع الثاني

هيكل المحكمة الجنائية الدولية وإدارتها وإنشائها

• إنشاء المحكمة:

المحكمة الجنائية الدولية هي جهاز قضائي دولي دائم أنشئت بموجب معاهدة لغرض التحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي وهي الإبادة الجماعية جرائم ضد الإنسانية جرائم الحرب وهذه المحكمة هي جهاز قضائي قائم على معاهدة ملزمة فقط للدول الأعضاء فيها^(١). وتعقد المحكمة جلساتها عند الطلب للنظر في أى قضية تعرض عليها طبقاً لهذا النظام ويكون مقر هذه المحكمة مدينه لاهاى بهولاندا.

تشكل هيئة المحكمة من ثمانية عشر قاضياً وتتولى الدول الأعضاء في جميعه الدول الأطراف اختيار القضاة بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت وذلك وفق نظام الاقتراع السرى وبذلك يحق لكل دولة طرف في النظام الأساسى أن تقدم مرشحاً واحداً لعضوية المحكمة ويشغل القضاة مناصبهم لمدة ٤ سنوات ولا يجوز إعادة انتخابهم لفترة ولاية اخرى^(٢).

• هيكل المحكمة الجنائية الدولية:

تتكون أجهزة المحكمة من الأجهزة الآتية^(٣):

أ- رئاسة المحكمة: وتتكون من الرئيس ونائبين للرئيس يتم انتخابهم بالأغلبية المطلقة للقضاة أعضاء المحكمة ويقومون بتصرف الأعمال الإدارية للمحكمة.

(١) د/ محمود شريف بسيونى - تقييم النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية دراسات في القانون الدولى الانسانى - دار المستقبل العرب - ٢٠٠٠ - ص ٣٧٤.

(٢) د/ أحمد عطيه ابو الخير - المحكمة الجنائية الدوليه الدائمة - دار النهضة العربية - ١٩٩٩ القاهرة - ص ٢٢.

(٣) د/ محمد فهد الشلالده - المرجع السابق - ص ٣٧٤-٣٧٥.

ب- قلم كتاب المحكمة (المسجل): ويرأسه شخص يسمى المسجل ويختص بالجوانب غير القضائية الخاصة بالمحكمة وإدارتها وخاصة في تلقى تصريحات الدول بقبول اختصاص المحكمة والابلاغ بالاعلانات والطلبات وعرائض الدعاوى وغيرها.

ج- مكتب المدعى العام:

يتم اختيار المدعى العام ونوابه بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في جمعية الدول الأطراف عن طريق الاقتراع السرى ويختص بتلقى البلاغات والمعلومات الخاصة بالجرائم التى تدخل في اختصاص المحكمة وفحصها وإجراء التحقيق بشأنها وتأييد الاتهام امام المحكمة.

د- دوائر المحكمة وتشكيلها: نصت المادة (٣٤-ب) من النظام الأساسى للمحكمة على أن تتألف المحكمة من ثلاث شعب هي الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية والشعبة الاستئنائية وتتولى هيئة الرئاسة تسمية قضاة كل شعبة من بين هيئة قضاة المحكمة وفق ما تقررre اللائحة الداخلية والنظام الأساسى للمحكمة.

ويتمتع قضاة المحكمة والمدعى العام والمدعون المساعدون ومسجل المحكمة في ممارستهم لوظائفهم بالمزايا والحصانات وبخصوص اللغات المستعملة فرق النظام الأساسى بين اللغات الرسمية وهي الإنجليزية والفرنسية والصينية والعربية والروسية والاسبانية أما لغات العمل هي الفرنسية والانجليزية فقط.

الفرع الثالث

اختصاص المحكمة والقانون الواجب التطبيق

• الاختصاص الموضوعي:

يشمل اختصاص المحكمة الجرائم التالية^(١):

١- جريمة إبادة الجنس وتتمثل في ارتكاب أفعال لتدمير مجموعة وطنية أو عرقية أو دينية معينة عن طريق القتل أو إحداث أذى جسماني أو عقلي لجسيم لأعضاء المجموعة أو اتخاذ إجراءات تمنع تناسلها أو نقل أطفال مجموعة إلى مجموعة أخرى.

٢- جرائم ضد الإنسانية وهي الجرائم التي ترتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم والقتل العمد والإبادة والاسترقاق وإبعاد السكان أو النقل القسري للسكان أو التعذيب أو الاغتصاب والاختفاء القسري والفصل العنصري.

٣- جرائم الحرب تتمثل في الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (مثل القتل العمد والتعذيب وإلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها والإبعاد أو النقل والحبس غير المشروعين).

٤- جريمة العدوان تمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان متى اعتمدت حكم بتعريف هذه الجريمة وفقا للمادتين ١٢١، ١٢٣ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

• الاختصاص الزمني للمحكمة:

أخذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالقاعدة القانونية الدولية التي تقضى بعدم جواز تطبيق القوانين الجنائية باثر رجعي واستناداً للمادة ١١ من النظام الأساسي

(١) د/ احمد ابو الوفا - الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني - القانون الدولي الانساني - دار

المستقبل العربي - القاهرة - ٢٠٠٣ ص ٣٧٦.

للمحكمة فإن المحكمة لا تختص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ النظام الأساسي^(١).

وبخصوص الدولة التي تنضم إلى النظام الأساسي للمحكمة بعد دخوله حيز النفاذ فلا تختص المحكمة إلا بالجرائم التي ترتكب بعد بدء هذا النظام بالنسبة لتلك الدولة وذلك بغرض تشجيع الدول للانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة.

وقد أكدت على هذه القاعدة المادة (٢٤) من النظام الأساسي حول عدم رجعية الأثر على الأشخاص بحيث لا تجوز مساءلته جنائياً بموجب هذا النظام عن سلوك سابق لبدء نفاذ النظام وكذلك في حال حدوث تغيير في القانون المعمول به في قضيه معينه مثل صدور الحكم النهائي الذي يطبق القانون الأصلح للمتهم في حالة تغيير القانون الواجب التطبيق على قضية معينة قبل صدور الحكم النهائي بها.

• الاختصاص الشخص للمحكمة:

نصت المادة ٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حول المسؤولية الجنائية الفردية وجاء في هذه المادة أن للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعية وفقاً لهذا النظام الأساسي حيث استبعد هذا النظام المسؤولية الدولية الجنائية للدولة أو المنظمة الدولية حيث لازالت هذه المسؤولية مسؤولية مدنية.

وأن الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعرضة للعقاب وفقاً لهذا النظام ويسأل الشخص جنائياً ويكون عرضة للعقاب في حال ارتكاب هذه الجريمة سواء بصفته الفردية أو بالاشتراك مع آخر عن طريق شخص آخر وفي حالة أمر أو أغرى أو حث على ارتكاب جريمة وقعت أو شرع فيها أو في حال تقديم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب هذه الجريمة أو الشروع في ارتكابها على أن تكون هذه المساهمة متعمدة^(٢).

(١) د/ احمد عطيه ابو الخير - حماية السكان المدنية والأعيان المدنية إبان النزاعات المسلحة - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٨ ص ٣٩.

(٢) د/ محمد فهاد الشلاله - المرجع السابق - ص ٣٧٩.

ولا تختص المحكمة بمحاكمة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً^(١).

كما نصت المادة ٢٧ على عدم الاعتداد بالصفة الرسمية للشخص على النحو التالي:

١- يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص سواء أكان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي كما أنها لا تشكل في حد ذاتها سبباً لتخفيض العقوبة.

٢- لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص سواء أكانت في إطار القانون الوطني أو الدولي دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص ويسأل الرئيس جنائياً بموجب المادة ٢٨ عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتكبة من جانب مرؤوسين خاضعين لسلطته أو سيطرته الفعلية بسبب عدم ممارسته سلطته على هؤلاء المرؤوسين ممارسة سليمة في الحالات الآتية:

- إذا كان الرئيس قد علم أو تجاهل عن وعى أي معلومات تبين بوضوح أن مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك أن يرتكبوا هذه الجرائم.
- إذا تعلقَت الجرائم بأنشطته تدرج في إطار المسؤولية والسيطرة الفعلية للرئيس.
- إذا لم يتخذ الرئيس جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة هذا وقت نصت المادة ٢٩ على عدم سقوط الجرائم تلك بالتقادم.

(١) نص المادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

• وقف إجراءات التحقيق والملاحقة:

يتمتع مجلس الأمن بسلطة تأجيل التحقيق والمحاكمة للحالة التي تم إحالتها للمحكمة إما عن طريق الدولة الطرف أو بمعرفة المدعى العام من تلقاء نفسه لمدة ١٢ شهر وهذا التأجيل يحدث وفقاً لقرار من مجلس الأمن حسب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة رداً على تهديد الأمن والسلام.

أ- الشروط المسبقة لممارسة الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية^(١).

وفقاً للمادة ١٢ من النظام الاساسي تقرر اسناد الاختصاص إلى المحكمة في الحالات الآتية:

١- إذا صارت الدولة طرفاً في النظام الأساسي تقبل بذلك اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في المادة (٥) من ذلك النظام.

٢- ويجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها كذلك في الحالات التالية:

- إذا كانت الدولة التي وقع على إقليمها الجريمة طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة أو قبلت باختصاص المحكمة للنظر في هذه الجريمة.

- إذا كانت دولة تسجيل سفينة أو طائرة طرفاً في هذا النظام أو قبلت باختصاص المحكمة إذا كانت الجريمة قد وقعت على متن السفينة أو الطائرة المسجلة فيها.

- إذا كانت الدولة التي يكون المتهم بارتكاب الجريمة أحد رعاياها طرفاً في هذا النظام أو قبلت باختصاص المحكمة.

٣- يجوز لأي دولة أن تقبل اختصاص المحكمة بنظر الجريمة محل البحث وذلك بموجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة ويترتب على هذا القبول التزام الدولة بالتعاون مع المحكمة دون أي تأخير أو استثناء في مجال التحقيق أو المحاكمة.

(١) د/ شريف عتلم، محمد ماهر عبد الواحد - موسوعة تقنيات القانون الدولي الانساني - اللجنة الدولية

للصليب الاحمر - القاهرة - ٢٠٠٤ - ص ١٢.

الفرع الرابع

دور المحكمة الجنائية الدولية في الرقابة والإشراف

وترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني

حيث أن انتهاك أعراف وقوانين الحرب والاعتداء على المدنيين يرتبط في إحدى صورة فكرة المسؤولية وتتعلق هنا بالدولة والفرد وبالنسبة للدولة تمثل المسؤولية مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي متمثلاً في القواعد الأساسية فتحدد إطار وشكل السلوك المخالف غير القانوني وما يتقرر من حق الدولة في مقابل واجب يلقي على عاتق دولة أخرى يلزم الأخيرة بالتعويض أو بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب السلوك المخالف ويأتي ذلك في إطار المسؤولية المدنية أو السياسية للدولة^(١).

وتعتبر المسؤولية الدولية من مقتضيات المبادئ العامة للقانون المعترف بها في الأمم المتحدة لأنه من المنطقي أن يسأل أشخاص القانون الدولي عما يقترفونه من أفعال تشكل انتهاكاً لأحكام ذلك القانون ولقد استقر العرف الدولي منذ أمد بعيد على مسؤولية الدول عن أى انتهاك لقواعد القانون العام^(٢).

وبناء على ذلك يتعين على الدور أطراف اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق تلك الاتفاقيات وأن تقوم بتطبيق وتنفيذ أحكامها في حالة وقوع اشتباك مسلح بينها وبين طرف آخر فإن هي قصرت بهذا الالتزام كان عليها أن تتحمل تبعة المسؤولية الدولية^(٣).

وحيث أشارت اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ الخاصة بقوانين وعادات الحرب البرية إلى مسؤولية الدولة الطرف من الاتفاقية عن الأفعال التي ترتكب من أفراد قواتها المسلحة والتي تمثل انتهاكاً للاتفاقية حيث نصت على أن يكون الطرف المتحارب الذى يخل

(١) د/ اسماعيل عبد الرحمن محمد - الحماية الجنائية للمدنيين في زمن النزاعات المسلحة - طبعه عام ٢٠٠٠ - ص ١٧٣.

(٢) د/ السيد أبو عيطه - الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق - مؤسسة الثقافة الجماعية - الاسكندرية - ٢٠٠١ ص ٢٤٩.

(٣) د/ عبد الواحد محمد الفار - الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها - دار النهضة العربية ١٩٩٦ - ص ٢٤٠.

بأحكام اللائحة المذكورة ملزماً بالتعويض إذا دعت الحاجة كما يكون مسئولاً عن جميع الأعمال التي يرتكبها أشخاص ينتمون إلى قواته المسلحة^(١).

ومن المستقر عليه في القضاء وفي الفقه والعمل الدولي أن مسؤولية الدولة حتى الآن هي مسؤولية مدنية فإذا ثبتت مسؤولية الدولة عن ارتكاب إحدى جرائم الحرب فإنها تلتزم بتعويض الأضرار التي نتجت عن تلك الجرائم والتعويض قد يتخذ صورة تقديم الترضية المناسبة للدولة المضرورة وقد يتمثل في المطالبة بإعادة الأحوال إلى ما كانت عليه قبل حدوث الضرر (التعويض العيني).

وعلى الرغم من تجريم القانون الدولي العام لبعض الأفعال ورصد عقوبات على مرتكبها إلا أن تطبيق هذه العقوبات بقي حتى وقت غير بعيد يقع على عاتق النظام الداخلي للدول دون أن يكون هناك التزام دولي يفرض على تلك الأخيرة أى قيود في هذا الشأن^(٢).

وأن تاريخ وسجل هيئات التحقيق والمحاكم الجنائية الدولية منذ صدور معاهدة فرساي وحتى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا لا يحرز دليل على مدى حاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لمراقبة والإشراف على تطبيق القانون الدولي الإنساني ففي ظل غياب مثل هذه المحكمة لم يقتصر الأمر على مجرد إفلات العديد من الاعتداءات الوحشية بدون عقاب بل وتأثر كافة من شاركوا في التحقيقات والمحاكمات التي أجريت خصصاً من أجل هذا الغرض بتغاير أو تبايين الاهتمامات السياسية أو بالتغيير في المواقف السياسية الجغرافية ففي الفترة ما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٩٤ أنشئت عدة لجان تحقيق دولية^(٣).

(١) نص المادة ٢٣ من اتفاقية لاقى ١٩٠٧ الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية.

(٢) د/ محمد صافى يوسف - الاطار العام للقانون الدولي الجنائي في ضوء أحكام النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية - دار النهضة العربية - الطبعة الاولى - ٢٠٠٢ ص ٤٠.

(٣) د/ محمود شريف مسموني - المحكمة الجنائية الدولية - مطابع روز اليوسف الجديد ٢٠٠٢ ص ٨.
- لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئى الحرب وتنظيمها لعقوبات (لجنة ١٩١٩).

- لجنة الامم المتحدة لجرائم الحرب (١٩٤٣) - لجنة الشرق الاقصى ١٩٤٦.

- لجنة الخبراء المستقلة بناء على قرار مجلس الامن رقم ٧٨٠ للتحقيق في جرائم الحرب و* ٢٠٠١.

- لجنة الخبراء المشكلة وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٩٣٥ لانها كانت القانون الدولي الانساني ١٩٩٤.

وقد كانت المحاولة الحقيقة الأولى لإنشاء قضاء دولي جنائي تلك التي وردت في معاهدة فرساي عام ١٩١٩ وذلك في المادة ٢٢٧ من هذه الاتفاقية والتي قررت مسئولية الامبراطور غليوم الثاني امبراطور ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى عن الجرائم التي ارتكبت أثناء هذه الحرب ضد مبادئ الأخلاق الدولية وقديسية المعاهدات وقررت إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الامبراطور.

ومن ثم فكانت الحاجة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية هو للاشراف وحماية وإصباغ الحماية لقواعد القانون الدولي الانساني من معاقبة المجرمين والمتهمين وفقاً للقواعد العامة لتلك المحكمه أو فيما يعنى بنظام تلك المحكمة ونجد أن من اشهر الأحكام التي قامت بها المحكمة الجنائية عندما أسندت المحكمة الجنائية الدولية المسئولية للدولة حيث قررت بأنه عندما تكون المسئولية عن منظمة عسكرية محل شك فإن السيطرة الكلية التي تمارسها دولة أجنبية على تلك المنظمة تكون كافية لوضع مسئولية الأفعال التي ترتكبها تلك المنظمة على كاهل تلك الدولة الأجنبية وينطبق ذلك في هذه الحالة على يوجوسلافيا السابقة.

وبالتالى يصبح القانون الدولي الانساني منطبقا واستطردت المحكمة فأشارت إلى أن الجرائم التي ارتكبها المتهم الصربي تاديتش والتي كانت السبب في إقرار مسئوليته الجنائية الدولية الفردية من جانب محكمى يوجوسلافيا السابقة هي جرائم نتجت عن أفعال ارتكبت لا يمكن اعتبارها من الناحية القانونية إلا أفعال دولة أخرى وتحديدأ جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية السابقة^(١).

خلاصه القول إذن ينبغي التوضيح أن هذه المحكمة قائمة على خمسة مبادئ أساسية أولها أنها نظام قضائي دولي نشأ بعزيمة الدول الأطراف المنضمة إلى الاتفاقية المنشأة للمحكمة. وثانيها أن اختصاص المحكمة سيكون اختصاصاً مستقبلياً فقط وليس من الوارد إعماله بأثر رجعي وثالثها أن اختصاص المحكمة مكمل للاختصاص القضائي

(١) حكم للمحكمة الجنائية الدولية منشور بمجلة السياسة الدولية العدد الثامن والستون بعد المائة لبريل ٢٠٠٧ - ص ٢٠٨.

د/ ليمن سلامه - المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمه الاباده الجماعية - دار العلوم للنشر - القاهرة ٢٠٠٦.

الوطني ورابعها أن ذلك الاختصاص يقتصر على ثلاث جرائم فقط وخامسها أن المسؤولية المعاقب عليها هي المسؤولية الفردية فقط.

ولقد كانت مسأله علاقة المحكمة بهيئة الأمم المتحدة من النقاط الحيوية التي أثارت بعض الخلاف إلا أنه قد بات جلياً أن هذه المحكمة منشأ بموجب تلك الإتفاقية الدولية وليست جزء من هيئة الأمم المتحدة ولكنها سوف ترتبط بها باتفاقية خاصة ستبرم بعد أن تدخل الإتفاقية المنشأ للمحكمة حيز التنفيذ وسيكون ذلك بعد التصديق على الإتفاقية من قبل ٦٠ دولة وهو الأمر المتوقع حدوثه كما كان من ضمن المقترحات المصيرية التي انضمت إليها دول عدم الانحياز ودول المجموعة العربية ألا يكون لمجلس الأمن سيطرة على المحكمة وقد أحرز ذلك الموقف نجاحاً حينما استقر الرأي على أن يكون لمجلس الأمن مجرد صلاحيتين الأولى أن يكون له حق تقديم حالة إلى المحكمة مثله مثل أي دولة أخرى منظمة للاتفاقية على أن تكون هذه الحالة ضد أشخاص معينة أو ظروف خاصة ولكن يكتفى بالإشارة إلى حالة ما أو ما قد يحدث في أيه منطق. والصلاحيه الثانية أنه لمجلس الأمن أن يطلب إرجاء نظر دعوى ما إذا كان مجلس الأمن سينظر في موضوع يعتبر مخللاً بالسلم والأمن الدولي بموجب البند السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة^(١).

وتطبيقاً على ما تقدم فإن الدول العربية كانت دائماً تطالب إسرائيل بتطبيق هذا القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومع الأسرى الفلسطينيين وكان رد إسرائيل أنها لا تعترف بتطبيق معاهده جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ ومع ذلك فإن إسرائيل كانت دائماً ما تعلن أنها تطبق ما ورد بهذه الإتفاقية بغض النظر عن اعترافها بأن هذه الاتفاقيات ملزمة لها إلا أنه جدير بالذكر أن عدداً من أسرى الحرب المصريين قد قتلوا عمداً على أيدي القوات المسلحة الاسرائيلية إبان حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧ إلا أن إسرائيل لم تحقق بعد في هذه الجرائم أو تعاقب من ارتكبوها من الذين اعترفوا بالفعل بالقيام بذلك^(٢).

(١) د/ مفيد شهاب - دراسات في القانون الدولي الإنساني - اعداد - ٢٠٠٣ دار المستقبل للنشر والتوزيع العربى - ص٤٥٣.

(٢) د/ محمود شريف بسيونى - تقييم النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية - دار المستقبل العربى - ٢٠٠٣ - ص٤٥٥.

ويلاحظ أن هناك تعاون قضائي فيما بين المحكمة والدول الأطراف فإن النظام الوطني يعتبر المحكمة امتداداً له وتنفيذ أحكامها في الاقليم الداخلى والدولة الحرية في إبرام اتفاقية ثنائية مع المحكمة بقبول المحكوم عليهم في سجونها فالعلاقة بين المحكمة والدول ليست علاقة دولة أجنبية ذات سيادة وإنما علاقة منظمة دولية نشأت بعزيمة الدول المشتركة الأطراف في المعاهدة وسوف يحدد القانون الداخلى للمحكمة طبيعة الوسائل وكيفية سريانها.

وأنه لمن المهم ادراك ان الغرض من هذه المحكمة ليس سوى ترسيخ الشرعية الدولية للقانون الدولي الانساني حيث عليها أن تقوم بدور الردع تجاه من يرتكبون هذه الجرائم البشعة درءاً للأضرار الجسيمة التي تصيب البشرية فقد تواجد منذ الحرب العالمية الثانية أكثر من ٢٥٠ نزاعاً سفروا عن مقتل ما يقارب ١٧٠ مليون نسمة تقريباً فضلاً عن تشريد الملايين من أوطانهم ومنازلهم إلا أن كان ذلك لم ينتج عنه سوى محكمتى يوغوسلافيا ورواندا لمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم التي وقعت بهما ومن ثم فلا بد لهذه المحكمة أن تكون إحدى دعائم العدالة الجنائية لكى لا يفر مرتكبو تلك الجرائم البشرية الفظيعة من العقاب فالعالم لا يستطيع في المرحلة الحالية مرحلة العالمية التي تشهد ارتباط اقتصادياته أن يتجاهل عالميه العدالة الجنائية بخصوص هذه الجرائم.

المراجع

المراجع العربية:

- ١- إبراهيم محمد العناني - المحكمة الجنائية الدولية - دار نصر للطباعة الحديثة - ٢٠٠٣.
- ٢- أبو الخير أحمد عطيه - المحكمة الجنائية الدولية الدائمة - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٩.
- ٣- أحمد أبو الوفا - الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني - القانون الدولي الانساني - دار المستقبل العربي - القاهرة - ٢٠٠٣.
- ٤- أحمد أبو الوفا - حماية حقوق الإنسان بواسطة المحاكم الدولية - المجلة المصرية للقانون الدولي - العدد ٥٢-١٩٩٦.
- ٥- أحمد الانور، قواعد وسلوك القتال-ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الاقليمي العربي الذي انعقد في القاهرة من ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٩٩ بمناسبة الاحتفال اليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩.
- ٦- أحمد عثمان - معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية - كتاب دراسات في القانون الدولي - المجلد الأول - الجمعية المصرية للقانون الدولي - ١٩٦٩.
- ٧- أحمد عصمت عبد المجيد - المجلة المصرية للقانون الدولي - ١٩٧٠.
- ٨- أحمد عطيه أبو الخير - المحكمة الجنائية الدولية الدائمة - دار النهضة العربية - ١٩٩٩ القاهرة.
- ٩- أحمد عطيه أبو الخير - حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية إبان النزاعات المسلحة - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٨.
- ١٠- إسماعيل عبد الرحمن محمد - الحماية الجنائية للمدنيين في زمن النزاعات المسلحة - طبعه عام ٢٠٠٠.
- ١١- ايف ساندو- نحو إنفاذ القانون الدولي الانساني- جامعة القاهرة- ١٩٩٩.
- ١٢- أيمن سلامة - المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمه الاباده الجماعية - دار العلوم للنشر - القاهرة ٢٠٠٦.
- ١٣- جان يكنيه - مبادئ القانون الدولي الانساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر جنيف لعام ١٩٧٥.
- ١٤- جوزيف غولبلات- اتفاق الحد من الأسلحة، دراسة استقصائية. معهد بحوث السلام الدولي ستوكهولم عام ١٩٨٢.

- ١٥- حازم عتلم - قانون النزاعات المسلحة الدولية - الكويت مؤسسة دار للكتب ١٩٩٤.
- ١٦- حازم عتلم - مبادئ القانون الدولي الإنساني- دار النهضة العربية عام ٢٠٠٠.
- ١٧- ديب عكاوي- القانون الدولي الانساني- دار النهضة العربية ١٩٩٩.
- ١٨- سعيد سالم جويلي: مدخل لدراسة القانون الدولي الانساني- طبعة ٢٠٠١، ٢٠٠٢ دار النهضة العربية.
- ١٩- السيد أبو عيطه - الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق - مؤسسة الثقافة الجماعية - الاسكندرية - ٢٠٠١.
- ٢٠- الشافعي محمد بشير - القانون الدولي العام في السلم والحرب- الطبعة السابعة المنصورة ٢٠٠٠.
- ٢١- شريف عتلم، محمد ماهر عبد الواحد - موسوعة تقنيات القانون الدولي الانساني - اللجنة الدولية للصليب الاحمر - القاهرة - ٢٠٠٤.
- ٢٢- صلاح الدين عامر - قانون التنظيم الدولي - مطبعة جامعة القاهرة - طبعه ٢٠٠١.
- ٢٣- صلاح الدين عامر: مقدمته إلى دراسة قانون المنازعات المسلحة.
- ٢٤- عامر الزمالي - مدخل إلى القانون الدولي الانساني - منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر - ١٩٩٧ - تونس.
- ٢٥- عبد الرحيم محمد الكاشف - الرقابة الدولية على تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - ٢٠٠٣ - جامعة عين شمس.
- ٢٦- عبد السلام صالح عرفه - دور الأمم المتحدة في تنفيذ القانون الدولي الانساني- طبعه ٢٠٠٠، ٢٠٠١، دار النهضة العربية.
- ٢٧- عبد العزيز مخيمر - قانون المنظمات الدولية (النظرية العامة) عام ٢٠٠٠.
- ٢٨- عبد الكريم علوان خضير - الوسيط في القانون - القاهرة ٢٠٠٠، ٢٠٠١ دار النهضة العربية.
- ٢٩- عبد المعز عبد الغفار نجم - التنظيم الدولي - الأمم المتحدة وفروعها - حقوق أسيوط - طبعة ٢٠٠٢.
- ٣٠- عبد الناصر أبو زيد- حقوق الانسان في السلم والحرب- دار النهضة العربية-٢٠٠٣.
- ٣١- عبد الواحد الفار- أسرى الحرب- الفاستر عالم الكتب القاهرة عام ١٩٧٧.
- ٣٢- عبد الواحد محمد الفار - الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها - دار النهضة العربية ١٩٩٦.

- ٣٣- عبدالغنى محمود- القانون الدولى الإنسانى دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى- دار النهضة العربية، ١٩٩١م.
- ٣٤- عمر سعد الله - تطور تدوين القانون الدولى الإنسانى. دار الغرب الإسلامى بيروت ١٩٩٧.
- ٣٥- عمر سعد الله- القانون الدولى الإنسانى في وقت الحرب- دار النهضة العربية.
- ٣٦- قانتين رومانوف - البعد الإنسانى لاتفاقية الأسلحة السامة - المجلة الدولية للصليب الأحمر السنة العاشرة - العدد ٥٥ - ١٩٩٧.
- ٣٧- محمد اللاقى-تطورات في أحكام الحرب والسلام- دار اقرأ للطباعة- طرابلس ١٩٨٩.
- ٣٨- محمد سامى عبد الحميد - التنظيم الدولى - منشأة المعارف بالاسكندرية - طبعه ٢٠٠٠.
- ٣٩- محمد صافى يوسف - الاطار العام للقانون الدولى الجنائى في ضوء أحكام النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية - دار النهضة العربية - الطبعة الاولى - ٢٠٠٢.
- ٤٠- محمد طلعت الغنيمى- قانون السلام في الإسلام دراسة مقارنة - منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٨٩.
- ٤١- محمد فهاد الشلالده - القانون الدولى الإنسانى - منشأة المعارف للنشر والطباعة - الاسكندرية - ٢٠٠٥.
- ٤٢- محمد مصطفى سليمان- قضايا سياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع- الطبعة الرابعة مصراته ٢٠٠٠.
- ٤٣- محمد نور فرحات- مبادئ القانون الدولى الإنسانى- ١٩٩٩ - المستقبل للطباعة.
- ٤٤- محمد يوسف علوان- نشر القانون الدولى الإنسانى- دراسات في القانون الدولى الإنسانى- دار النهضة العربية- عام ١٩٩٩.
- ٤٥- محمد يونس: ملامح التطور في القانون الدولى الإنسانى- دار النهضة العربية.
- ٤٦- محمود شريف بسيونى - تقييم النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية دراسات في القانون الدولى الإنسانى - دار المستقبل العرب - ٢٠٠٠.
- ٤٧- مفيد شهاب - دراسات في القانون الدولى الإنسانى - اعداد - ٢٠٠٣ دار المستقبل للنشر والتوزيع العربى.
- ٤٨- منى محمود مصطفى - التنظيم الدولى العالمى بين النظرية والممارسة - المركز العربى للبحث والنشر - ١٩٨١ - ١٩٨٢.

- ٤٩- منى محمود مصطفى - المنظمات الدولية الحكومية العالمية والنظام الدولي الجديد - دار النهضة العربية - ١٩٩٤.
- ٥٠- نبيل مصطفى إبراهيم خليل - آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان - رساله دكتوراه - جامعة المنصورة - ٢٠٠٤.
- ٥١- ياسين الشيباني، مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول، رساله دكتوراه - كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٩٧.

المراجع الأجنبية

- 1- Buergenthal (Thomas) international human rights in aNut shell, west publishing Co. 1988.
- 2- CF.international court of justice-justice reports, 1986.
- 3- Doc.E/ CN, 41070, pp. 7.33 and 50-53 unitednations in the field of human rights N4. Un 1980 docest/HR/2/Rev. 1. P 272.
- 4- El Sheikh, international implementation of the international covenants on Human rights thesis Cairo University. Cairo 1984.
- 5- <http://www.Law.north.western.Edu/depts/clinic/inv/issues.CFM?topic.number.7>.
- 6- International court of justic, reports 199 legality of the thrat our use of nuclear weapons.
- 7- Kallia (W) Human rights in times of occupation. The case of Kuwait 1994 P.26.
- 8- P. Daillier. L'article 96. in lacharte des nations unies (commentaire article par article sous ladir. P. cotet A pellet paris economica-1985 pp. 124-255.

فهرس

الصفحة	الموضوع
١٣	تمهيد
١٥	الفصل الأول ماهية القانون الدولي الإنساني
١٦	المبحث الأول: تعريف القانون الدولي الإنساني
٢٠	المبحث الثاني: علاقة القانون الدولي الإنساني بغيره من فروع القانون الدولي
٢١	المطلب الأول: العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
٢٦	المطلب الثاني: العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لنزع السلاح
٢٧	المطلب الثالث: العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الإنساني الإسلامي ..
٢٩	المبحث الثالث: مبادئ القانون الدولي الإنساني
٣٠	المطلب الأول: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني
٣٣	المطلب الثاني: المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني
٣٥	المطلب الثالث: المبادئ الخاصة بضحايا الحرب
٣٧	الفصل الثاني مضمون التزام الدول بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني
٣٨	المبحث الأول: طبيعة التزام الدول باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني
٤٢	المطلب الأول: التزام الدول بقواعد القانون الدولي الإنساني في وقت السلم
٥٠	المطلب الثاني: إلتزام الدول بقواعد القانون الدولي الإنساني في وقت الحرب
٦١	المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني
٦٤	المطلب الأول: دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني
٦٦	المطلب الثاني: دور مجلس الأمن الدولي في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني
٧٢	المطلب الثالث: طرق ووسائل معالجة انتهاكات مبادئ القانون الدولي الإنساني من هيئة الأمم المتحدة
٧٥	الفصل الثالث طرق ووسائل معالجة انتهاكات مبادئ القانون الدولي الإنساني من هيئة الأمم المتحدة
٧٦	المطلب الأول: دور محكمة العدل الدولية في ترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني
٧٨	الفرع الأول: تعريف ونشأة محكمة العدل الدولية
٨٠	الفرع الثاني: تشكيل محكمة العدل الدولية

الصفحة	الموضوع
٨٣	الفرع الثالث: اختصاصات محكمة العدل الدولية.....
٨٦	الفرع الرابع: القواعد القانونية التي تطبقها المحكمة بصدد القانون الدولي الإنساني.....
٩٠	المطلب الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية.....
٩١	الفرع الأول: ماهية المحكمة الجنائية الدولية.....
٩٤	الفرع الثاني: هيكل المحكمة الجنائية الدولية وإدارتها وإنشائها.....
٩٦	الفرع الثالث: اختصاص المحكمة والقانون الواجب التطبيق.....
١٠٠	الفرع الرابع: دور المحكمة الجنائية الدولية في الرقابة والإشراف وترسيخ قواعد القانون الدولي الإنساني.....
١٠٥	المراجع.....